

توفير إطار قانوني للمعهد القومي للصحة العامة (NPHI)



المحتويات

تمهيد	3
مقدمة	5
ما المقصود بالإطار القانوني؟	6
المزايا المحتملة لتوفير إطار قانوني للمعهد القومي للصحة العامة	7
الموضوعات التي يتم تناولها عادة في القوانين، أو المراسيم، أو اللوائح التي توفر إطاراً قانونياً للمعاهد القومية للصحة العامة (NPHIs)	9
تحديد أوجه التضارب مع الوثائق القانونية الموجودة	14
اختيار منحج السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية لإنشاء المعاهد القومية للصحة العامة (NPHIs)	15
التوازن بين التفصيل والتخصيص	16
العوامل المساعدة والتحديات النمطية في عملية إعداد الإطار القانوني	17
الملحقات	
الملحق أ. قائمة الاعتبارات الخاصة بالإطار القانوني لأحد المعاهد القومية للصحة العامة	19
الملحق ب. خطوات إنشاء إطار قانوني للمعهد القومي للصحة العامة	30
الملحق ج. دراسات حالة لإعداد الأطر القانونية للمعاهد القومية للصحة العامة (NPHIs)، والقوانين، أو النظم الأساسية، أو المراسيم، أو اللوائح الناتجة عن ذلك	36
ج 1. دراسة الحالة، ومرسوم بقانون، والنظم الأساسية الخاصة بدولة غينيا بيساو	36
ج 2. دراسة الحالة والقانون لدولة ليبيريا	50
ج 3. دراسة الحالة والمرسوم لدولة موزمبيق	69
ج 4. دراسة الحالة والقانون لدولة نيجيريا (نسخة من القانون المعلق، المعلق الذي ينتظر النشر)	77

تمهيد

تعتبر المعاهد القومية للصحة العامة (NPHIS) معاهد أو مؤسسات حكومية معنية بالأمور العلمية حيث تعزز المجال الصحي من خلال تنسيق وظائف وبرامج الصحة العامة للوقاية من التهديدات التي تواجه الصحة العامة، واكتشافها والتعامل معها. تم توضيح مدى أهمية المعاهد القومية للصحة العامة (NPHIS)، ووظائفها وخصائصها الأساسية، والخطوات المطلوب مراعاتها عند إنشاء المعاهد القومية للصحة العامة (NPHIS) في إطار إنشاء المعاهد القومية للصحة العامة في أفريقيا، الذي تم نشره في عام 2018 من قبل المراكز الأفريقية للسيطرة على الأمراض.

يعمل المركز الأفريقي للسيطرة على الأمراض على إرساء نظام جديد للصحة العامة لقارة أفريقيا، بشكل يساعد الدول الأعضاء على تعزيز وحماية الصحة العامة لشعبها. توفر المعاهد القومية للصحة العامة (NPHIS) منصة لمساعدة الدول على تحقيق أهدافها في مجال الصحة العامة.

عادة ما تتضمن عملية إنشاء أحد المعاهد القومية للصحة العامة الجمع بين الوظائف التي تواجدهت في السابق في وحدات تنظيمية منفصلة، مع إضافة وظائف أو وحدات لم تكن موجودة مسبقاً في الحكومة الوطنية في بعض الأحيان. انبثقت العديد من المعاهد القومية للصحة العامة (NPHIS) في كثير من الأحيان من وحدات داخل وزارات الصحة، والتي ربما لم تكن لها لغة قانونية معينة تحدد وظائفها وسلطاتها. في حين كانت هناك معاهد أخرى لها جذور في المعاهد البحثية، ويحظى بعضها بتفويض بموجب القانون. بغض النظر عن المؤسسات أو أجزاء المؤسسات التي تشكل المعهد القومي الجديد للصحة العامة، يمثل الإطار القانوني الذي يحدد بوضوح ما سيقوم به المعهد القومي للصحة العامة وكيفية عمله خطوة هامة لتوفير الوضوح بالنسبة للمهمة، والحوكمة، والقيادة، والتمويل الذي يؤدي إلى تحقيق النجاح.

إن إعداد إطار قانوني للمعهد القومي للصحة العامة لا يعتبر عملية سهلة. حيث تتطلب العملية مشاركة شاملة من العديد من الهيئات الحكومية والأطراف المعنية الرئيسية، والإرادة السياسية والتزام القيادة على أعلى المستويات. نظرًا لأن

تمهيد

الوثيقة القانونية التي يتم بموجبها إنشاء وتعريف المعهد القومي للصحة العامة تمثل التزاماً طويل الأمد من جانب الحكومة، فإن هذه الوثيقة تتطلب وجود رؤية للمستقبل وبصيرة لمعالجة احتياجات الصحة العامة الحالية والمستقبلية.

يلتزم المركز الأفريقي للسيطرة على الأمراض والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بتحسين مستوى صحة الشعوب بقارة أفريقيا. ويتجلى ذلك في وجود معاهد قومية للصحة العامة تستند إلى أسس قانونية قوية أحد الجوانب الهامة لهذه العملية.

د. جون نكينجاسونج

مدير بالمراكز الأفريقية للسيطرة على الأمراض والوقاية منها

مقدمة

تم نشر إطار إنشاء المعاهد القومية للصحة العامة في أفريقيا من قبل المركز الأفريقي للسيطرة على الأمراض في عام 2018. توضح هذه الوثيقة الإرشادية مدى أهمية المعاهد القومية للصحة العامة (NPHIS) في تحقيق رؤية ومهمة المركز الأفريقي للسيطرة على الأمراض. توفر المعاهد القومية للصحة العامة منصة لدمج وتنسيق وظائف الصحة العامة داخل الدول. يركز المركز الأفريقي للسيطرة على الأمراض على خمس ركائز استراتيجية تعتبر ضرورية بالنسبة للصحة العامة في قارة أفريقيا:

- المراقبة واكتشاف الأمراض
 - الاستعداد والتجاوب في حالات الطوارئ
 - نظم وشبكات المختبرات
 - نظم المعلومات
 - الأبحاث في مجال الصحة العامة
- تعتبر المعاهد القومية للصحة العامة ضرورية لضمان تنفيذ تلك الركائز.

يتزايد إدراك الدول بأن الإطار القانوني - سواء قانون، أو مرسوم، أو لائحة أو وثيقة أو وثائق أخرى ملزمة - يمثل دعمًا هامًا للمعهد القومي للصحة العامة حتى يتسنى له تنفيذ أنشطته على نحو يتسم بالفاعلية والكفاءة. يتمثل الغرض من هذه الوثيقة - توفير إطار قانوني للمعهد القومي للصحة العامة - في توضيح أنواع الآليات القانونية التي تستخدمها الدول لإنشاء المعاهد القومية للصحة العامة (NPHIS) أو تعزيز مكانة المعاهد القومية للصحة العامة (NPHIS) الموجودة بالفعل والأمور التي يتم تناولها عادة. كما يوضح الإجراءات التي اتبعتها الدول لإرساء قاعدة قانونية سليمة للمعاهد القومية للصحة العامة (NPHIS)، وبعض التحديات النمطية والعوامل المساعدة التي صادفتها. وتتضمن الوثيقة وصفًا تفصيليًا للمحتوى الذي ربما ترغب الدول في إدراجه في الوثائق ودراسات الحالة الخاصة بها من خمس دول تتحلى بخبرات متنوعة في مجال إنشاء المعاهد القومية للصحة العامة (NPHIS) بموجب مرسوم، أو قانون، أو لائحة.

ما المقصود بالإطار القانوني؟

الإطار القانوني للمعهد القومي للصحة العامة عبارة عن وثيقة أو مجموعة من الوثائق، تمت الموافقة عليها من قبل أعلى المستويات في الحكومة، يتم بموجبه إرساء الأساس لمعهد قومي جديد للصحة العامة أو معهد موجود بالفعل بصورة رسمية. وذلك يعني أن المعهد القومي للصحة العامة يتسم بهوية متميزة، بعناصر وبعناصر تمثل وظائفه، سواء كان يقوم برفع التقارير إلى وزارة الصحة، أو كان خاضعاً لإدارة مجلس إدارة، أو كان يقوم برفع التقارير لكليهما، والأبعاد المرتبطة بقيادته التي تم تحديدها على نحو يتسم بالوضوح.

في بعض الأحيان، يتألف الإطار القانوني من عدة وثائق. على سبيل المثال، قد تكون هناك وثيقة رفيعة المستوى – مثل المرسوم – يتم بموجبها إرساء الأساس للمعهد القومي للصحة العامة كما توفر نظرة عامة عن المهمة، والوظائف، والمناصب القيادية أو لائحة أو وثيقة أخرى تحدد الهيكل العام للمعهد وتمنح سلطات معينة للمعهد القومي للصحة العامة، مثل إنشاء مكونات تنظيمية فرعية وطنية. وقد تتطلب تلك الوثائق اعتماداً من قبل الهيئة التشريعية أو من قبل مجلس الوزراء. كما توجد لوائح داخلية ووثائق أخرى يمكن اعتمادها على المستوى الوزاري.

المزايا المحتملة لتوفير إطار قانوني للمعهد القومي للصحة العامة

تقوم الدول بإعداد قوانين، أو مراسيم، أو لوائح، أو غير ذلك من الأسس القانونية للمعاهد القومية للصحة العامة لأسباب مختلفة. تتضمن الأمثلة إنشاء المعهد القومي للصحة العامة كمؤسسة جديدة تتواجد خارج المؤسسات الموجودة بالفعل مثل وزارة الصحة، أو منح سلطات معينة للمعهد القومي للصحة العامة، أو السماح بآليات وقنوات التمويل التي تختلف عن النظم المعتادة.

تتضمن بعض المزايا المحتملة لوجود إطار قانوني لأحد المعاهد القومية للصحة العامة:

- توفير الوضوح بشأن مهمة، وأدوار، ومسؤوليات المعهد القومي للصحة العامة. توافر إطار قانوني يضمن استمرار عمل المعهد القومي للصحة العامة بمرور الوقت.
- منح سلطات معينة للمعهد القومي للصحة العامة. تتضمن الأمثلة:
 - التعاون مع أو التنسيق عبر القطاعات. على سبيل المثال، يتم منح بعض المعاهد القومية للصحة العامة سلطة باعتبارها نقطة مركزية للتشريعات الصحية الدولية أو بهدف التنسيق بين مجموعات القيادة التي تشترك فيها قطاعات متعددة والتي تضم قيادة لا تُعنى فقط بصحة الإنسان، بل بالزراعة، والطب البيطري، والبيعة، وغير ذلك.
 - السماح بتجميع البيانات من المستويات الفرعية الوطنية والقطاع الخاص. يمكن تيسير عملية مراقبة مشكلات الصحة العامة والتحقيق فيها عندما يتم تفويض المعهد القومي للصحة العامة على نحو واضح بتجميع البيانات وغيرها من المعلومات من كافة المستويات الحكومية وكذلك من المؤسسات غير التابعة للحكومة.
 - منح سلطات معينة في الظروف المخففة. يتضمن هذا الأمر القدرة على إجراء الحجر الصحي أو العزل للأفراد أثناء الأحداث الصحية غير العادية عند الضرورة بهدف حماية صحة الجمهور وتجاوز الضوابط المعتادة المتعلقة بالتوظيف وتدبير الاحتياجات في حالات الطوارئ.
- ضمان استمرارية القيادة عند حدوث التغييرات السياسية. على سبيل المثال، غالبًا ما تحدد الوثائق القانونية فترات ولاية مديري المعهد القومي للصحة العامة ونائبهم، والتي لا تتداخل غالبًا مع فترات ولاية المسؤولين المنتخبين.

المزايا المحتملة لتوفير إطار قانوني للمعهد القومي للصحة العامة

- توفير قاعدة قوية لتمويل المعهد القومي للصحة العامة. على سبيل المثال، يمكن تفويض المعاهد القومية للصحة العامة (NPHIS) بالحصول على ميزانياتها مباشرة من وزارة المالية بدلاً من إدراجها كجزء من ميزانية وزارة الصحة. كما يمكن تفويضها بإنشاء صناديق يمكنها تلقي أرصدة خاصة لدعم مهمة المعهد القومي للصحة العامة والسماح للمعاهد القومية للصحة العامة (NPHIS) بتحصيل الرسوم عن الخدمات التي تقوم بتقديمها.

الموضوعات التي يتم تناولها عادة في القوانين، أو المراسيم، أو اللوائح التي توفر إطاراً قانونياً للمعاهد القومية للصحة العامة (NPHIS)

ستختلف محتويات وثائق الإطار القانوني للمعهد القومي للصحة العامة ومستوى التفاصيل باختلاف الدولة. كحد أدنى، ستضمن معظم الوثائق القانونية بيان تأسيس المعهد القومي للصحة العامة، وتوضيحاً للوظائف الموكلة إليه، ومعلومات عن هيكل الحوكمة. يوضح الملحق أ بعضاً من المجالات القانونية والخصائص التي غالباً ما يتم تناولها في الوثائق القانونية التي يتم بموجبها إنشاء المعهد القومي للصحة العامة. المجالات الموضحة بالتفصيل في الملحق أ تم عرضها في المربع.

فيما يلي أمثلة للموضوعات التي تم إدراجها في وثائق الإطار القانوني للمعهد القومي للصحة العامة. تم توضيح معظم المجالات المذكورة في الملحق أ على نحو أكثر تفصيلاً.

• تعريفات

ستتضمن العديد من الإطارات القانونية تعريفات للمصطلحات المستخدمة في الإطار.

• التأسيس

غالباً ما يتضمن هذا القسم نظرة عامة عن الوثيقة القانونية — موضوعات مثل الغرض من القانون، أو المرسوم، أو اللائحة، وإذا كان الأمر مناسباً، إنشاء المعهد القومي للصحة العامة كهيئة عامة (بالنسبة للمؤسسات شبه الحكومية، على سبيل المثال) أو كمعهد حكومي مستقل. وقد يتضمن أحكاماً خاصة بالمعهد القومي للصحة العامة لإنشاء أقسام فرعية وطنية، مثل المراكز الإقليمية.

• حوكمة المعهد القومي للصحة العامة والعلاقة مع وزير الصحة

هناك مسألة مهمة هي ما إذا كان المعهد القومي للصحة العامة هو هيئة تنفيذية، أو يقدم تقاريره إلى وزير الصحة، أو يكون موجوداً كمؤسسة شبه حكومية، أو يجمع بين كلتا السمتين. تمت مناقشة بعض القضايا المتعلقة بهذه القرارات في وثيقة الجمعية الدولية للمعاهد القومية للصحة العامة،

مجالات مطلوب مراعاتها عند إعداد إطار قانوني لأحد المعاهد القومية للصحة العامة

- I. الإنشاء - الوثيقة القانونية التي يتم بموجبها إنشاء المعهد القومي للصحة العامة
- II. الوظائف - يصف الصك القانوني الوظائف الأساسية لـ **NPHI**، بما في ذلك السلطات اللازمة لتحقيقها.
- III. القيادة - يُحدد الصك القانوني هيكل قيادة المعهد القومي للصحة العامة.
- IV. الرقابة والمجالس الاستشارية - يُحدد الصك القانوني المجالس الرقابية والاستشارية للمعهد القومي للصحة العامة.
- V. المساءلة والإبلاغ - يُحدد الصك القانوني آليات المساءلة والإبلاغ.
- VI. الموارد المالية واستخدامها - تمنح الوثيقة القانونية تفويضاً بجمع التمويل وتتناول الجوانب الخاصة المرتبطة باستخدام أشكال التمويل.
- VII. تاريخ النفاذ - يحدد الصك القانوني تاريخ بدء التنفيذ.
- VIII. إلغاء، أو تعديل، أو تحويل السلطات المسبقة

الموضوعات التي يتم تناولها عادة في القوانين، أو المراسيم، أو اللوائح التي توفر إطاراً قانونياً للمعاهد القومية للصحة العامة (NPHIS)

سلسلة وثيقة أفضل الممارسات أفضل الممارسات: "الصلاحيات القانونية والحوكمة الخاصة بالمعهد القومي للصحة العامة"
http://www.ianphi.org/_includes/documents/Legislation%20BP%20Guidance%20%20.pdf. إذا كانت المؤسسة خاضعة لرقابة مجلس إدارة، فغالباً ما يتم إدراج تشكيل المجلس وفترات ولايته وغير ذلك من الجوانب المرتبطة بوظائفه في الوثيقة القانونية.

بغض النظر عن حوكمة المعهد القومي للصحة العامة، عادة ما تتم مناقشة العلاقة مع وزير الصحة. إذا كان المعهد القومي للصحة العامة عبارة عن هيئة تنفيذية، فعادة ما يقوم مدير المعهد برفع تقاريره إلى وزير الصحة أو مسؤول وزاري رفيع المستوى. إذا كان المعهد القومي للصحة العامة عبارة عن مؤسسة شبه حكومية وكان يقوم برفع تقاريره إلى مجلس إدارة، فعادة ما يتم تمثيل وزارة الصحة بعضو في المجلس وربما يكون رئيس المجلس ذاته، وقد يتم منح الوزير سلطات معينة، كتلقي بيانات أو تقارير المعهد على سبيل المثال.

• وظائف المعهد القومي للصحة العامة والسلطات المرتبطة بها

غالباً ما يتم تحديد وظائف المعهد القومي للصحة العامة على أساس أو بما يشبه الوظائف الأساسية للمعهد القومي للصحة العامة التابع للمركز الأفريقي للسيطرة على الأمراض، كإجراء المراقبة والأبحاث المرتبطة بالصحة العامة على سبيل المثال. الوظائف الأساسية الموضحة في إطار إنشاء المعاهد القومية للصحة العامة في أفريقيا، الذي تم نشره من قبل المركز الأفريقي للسيطرة على الأمراض، تم عرضها في المربع.

تتحمل العديد من المعاهد القومية للصحة العامة مسؤولية الاستعداد والتجاوب مع التهديدات التي تواجه الصحة العامة في حالات الطوارئ. قد تتضمن الوثيقة القانونية التي يتم بموجبها إنشاء المعهد القومي للصحة العامة التفويض بممارسة الجهود التي تتسم بالشمول، مثل التنسيق بين اللجان التي تشترك فيها عدة قطاعات.

- الوظائف الأساسية للمعهد القومي للصحة العامة
- الوظيفة الأساسية رقم 1. صحة الجمهور والمؤشرات المرتبطة بالصحة
- الوظيفة الأساسية رقم 2. مختبر الصحة العامة ونظم المراقبة، والاستعداد والتجاوب في حالات الطوارئ
- الوظيفة الأساسية رقم 3. الوقاية من الأمراض وتعزيز الصحة
- الوظيفة الأساسية رقم 4. التأييد، والتواصل والتعبئة الجماهيرية
- الوظيفة الأساسية رقم 5. السياسات والخطط الداعمة للجهود الصحية الفردية والمجتمعية
- الوظيفة الأساسية رقم 6. حماية الصحة ودعم التشريعات وتنفيذها
- الوظيفة الأساسية رقم 7. تقييم وتعزيز الوصول المتكافئ للخدمات
- الوظيفة الأساسية رقم 8. تطوير أداء العاملين في مجال الصحة العامة
- الوظيفة الأساسية رقم 9. التقييم، والوقاية، ومواجهة مشكلات الصحة العامة في المراكز الطبية
- الوظيفة الأساسية رقم 10. الأبحاث في مجال الصحة العامة

الموضوعات التي يتم تناولها عادة في القوانين، أو المراسيم، أو اللوائح التي توفر إطاراً قانونياً للمعاهد القومية للصحة العامة (NPHIS)

تتمتع بعض المعاهد القومية للصحة العامة (NPHIS) بسلطات أثناء حالات الطوارئ القصوى فقط، مثل سلطة الحجر الصحي أو عزل الأفراد أو مجموعات الأفراد أو استخدام قنوات بديلة للتوظيف وتدابير الاحتياجات.

في الحالات التي يقوم الإطار القانوني فيها بنقل وظائف من وزارة الصحة أو غيرها من المؤسسات الحكومية إلى المعهد القومي للصحة العامة، قد يكون من المفيد الإشارة بشكل واضح إلى الوظائف التي سيتم نقلها والتي سيتم الإبقاء عليها في مكان آخر.

• الدور المرتبط بالمستويات الفرعية الوطنية والكيانات الخاصة

قد يقوم الإطار القانوني بتعيين أو تخصيص سلطات وقيود ترتبط بالمستويات الفرعية الوطنية لنظام الصحة العامة أو المؤسسات الخاصة. على سبيل المثال، في بعض الأحيان يتم منح المعاهد القومية للصحة العامة سلطة واضحة لتجميع البيانات بهدف المراقبة من المستويات الفرعية الوطنية وهيئات تقديم خدمات الرعاية الصحية الخاصة، وكذلك تجميع المعلومات المحددة للهوية الشخصية كجزء من عمليات التحقيق في حالات تفشي الأوبئة. وقد يتم السماح لها كذلك بتحمل المسؤوليات التي يتم تحويلها إلى مستويات فرعية وطنية أثناء حالات الطوارئ الكبرى والتي قد تكون لها آثار على الصعيدين الوطني أو الدولي. قد يكون بمقدور المعاهد القومية للصحة العامة (NPHIS) إبرام التعاقدات أو غيرها من الوثائق القانونية الملزمة، وإعارة واستقبال فرق العمل، ومشاركة المنشآت، وغير ذلك من أشكال التنسيق والتعاون مع المؤسسات الخاصة.

• قيادة المعهد القومي للصحة العامة

تم استخدام العديد من المصطلحات للإشارة إلى قائد المعهد القومي للصحة العامة، بما في ذلك المدير، والمدير العام، والرئيس، والرئيس التنفيذي. غالباً ما تتضمن الوثائق القانونية التي يتم بموجبها إنشاء المعهد القومي للصحة العامة معلومات عن الكفاءات المطلوبة بالنسبة لمدير ونائب مدير المعهد القومي للصحة العامة، وكيفية اختيارهم، وفترات ولايتهم.

الموضوعات التي يتم تناولها عادة في القوانين، أو المراسيم، أو اللوائح التي توفر إطاراً قانونياً للمعاهد القومية للصحة العامة (NPHIS)

• المجالس الرقابية والاستشارية، والهيئات الأخرى الداعمة لعمل المعهد القومي للصحة العامة

يمكن من خلال الإطار القانوني انتداب أو حتى تفويض لجان ومجالس معينة مخصصة لتوجيه ودعم عمل المعهد القومي للصحة العامة. على سبيل المثال، يمكن من خلال الإطار القانوني استدعاء مجلس استشاري علمي كما يمكن إعطاء توجيهات حول العضوية، والوظائف والأنشطة.

• متطلبات إعداد التقارير والمسائلة بالمعهد القومي للصحة العامة

قد يكون من المطلوب إعداد تقارير احذف الكلمة سنوية حول الأنشطة والموارد المالية بما في ذلك عمليات التدقيق حذف.

• الموارد المالية

يوضح الإطار القانوني مصادر تمويل المعهد القومي للصحة العامة. وعادة ما يسمح بالحصول على مخصصات من الموازنات الوطنية وربما يوضح الإجراءات التي سيستخدمها المعهد القومي للصحة العامة لتقديم موازنته، من خلال وزارة الصحة أو العمل مباشرة عبر وزارة المالية على سبيل المثال. وقد يقوم بتفويض المعهد القومي للصحة العامة بجمع الأموال من خلال تقديم الخدمات، أو بيع المنشورات، أو غير ذلك من الأنشطة، وقد يتم السماح للمعهد بقبول الأموال من الكيانات العامة أو الخاصة، الوطنية أو الأجنبية. في بعض الأحيان سيتم السماح بإنشاء صندوق مخصص لجمع الأموال التي تدعم مهمة المعهد القومي للصحة العامة، أو الشراكة مع المؤسسات التي يمكنها جمع تلك الأموال.

قد يتناول الإطار القانوني كذلك أموراً تتعلق باستخدام الموارد. علاوة على تناول مسألة شراء المعدات والمؤن، أو شراء أو تجديد الممتلكات والمباني، والتعاقدات، وقد يتضمن أحكاماً تمنح المعهد القومي للصحة العامة قدرًا من المرونة فيما يتعلق بالموارد البشرية. قد يتضمن هذا الأمر دفع الرواتب، والتصريح بإعارة فريق العمل إلى مؤسسات أخرى أو المشاركة في عمليات تبادل فرق العمل، والتصريح بتوفير فرص التدريب طويل الأمد لفرق العمل.

الموضوعات التي يتم تناولها عادة في القوانين، أو المراسيم، أو اللوائح التي توفر إطاراً قانونياً للمعاهد القومية للصحة العامة (NPHIS)

• تاريخ سريان الوثيقة القانونية

سيتم تحديد تاريخ السريان أو تاريخ البدء (أي التاريخ الذي تصبح فيه للوثيقة القانونية قوة القانون) كما سيتم توضيح أية شروط مسبقة لدخول الوثيقة القانونية حيز التنفيذ.

• الوثائق القانونية التي سيتم إلغاؤها، عمليات النقل الواضحة للوظائف والموارد

نظراً لأن المعاهد القومية للصحة العامة (NPHIS) غالباً ما يتم بناؤها بالاستفادة من مؤسسات موجودة مسبقاً، فربما يكون هناك تشريع، أو قواعد، أو لوائح موجودة قد لا تتماشى مع الإطار القانوني الجديد. وقد تحتاج إلى إلغاء أو تعديل. إذا كان من المقرر نقل الموارد البشرية، أو المالية، أو غيرها من الموارد، فربما تتم مناقشة شروط عمليات النقل المذكورة. كما قد يحدد الإطار القانوني كذلك على نحو واضح الوظائف التي يتم نقلها، من وزارة الصحة، على سبيل المثال، والوظائف التي تظل كما هي في مؤسسات أخرى.

تحديد أوجه التضارب مع الوثائق القانونية الموجودة

تتمثل إحدى الخطوات الهامة في عملية إعداد الإطار القانوني لأحد المعاهد القومية للصحة العامة في تحديد الوثائق القانونية الموجودة التي قد تتعارض مع الوثيقة الجديدة. على سبيل المثال، تتضمن عملية إنشاء أحد المعاهد القومية للصحة العامة نقل الوظائف، وفرق العمل، والممتلكات، وغير ذلك من الموارد من وزارة الصحة أو مؤسسات أخرى إلى المعهد القومي للصحة العامة. في حالة تحديد تلك البنود بموجب قانون أو مرسوم في مكان آخر، ينبغي أن يتضمن الإطار القانوني للمعهد القومي للصحة العامة لغة واضحة تتناول التغيير المقرر. المثال الآخر الذي قد يتطلب تعديلاً واضحاً لقوانين أو مراسيم موجودة مسبقاً يتمثل في التصريح لأحد المعاهد القومية للصحة العامة التي تعد بمثابة هيئة تنفيذية في وزارة الصحة بتقديم موازنتها مباشرة إلى وزارة المالية.

اختيار منهج السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية لإنشاء المعاهد القومية للصحة العامة (NPHIS)

استخدمت الدول مناهج مختلفة لإرساء القواعد القانونية للمعاهد القومية للصحة العامة (NPHIS) بها. فقد استخدمت بعض الدول مثل أثيوبيا وموزمبيق إجراءات تضمنت بصورة أساسية السلطة التنفيذية بالحكومة، والتي عادة ما تتطلب الحصول على اعتماد من مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية. في حين استخدمت دول أخرى مثل ليبيريا تشريعاً تم تمريره من قبل السلطة التشريعية. حتى لو تم إنشاء المعهد القومي للصحة العامة بموجب قانون، فقد تكون هناك حاجة لتشريعات إضافية أكثر تفصيلاً وغير ذلك من الوثائق القانونية، والتي عادة ما يتم إعدادها من قبل السلطة التنفيذية، لتوفير التفاصيل المطلوبة حتى يتسنى للمعهد القومي للصحة العامة القيام بعمله.

من الناحية النظرية، قد يكون الإطار القانوني الخاص بالمعهد القومي للصحة العامة الذي يتم تمريره من خلال السلطة التنفيذية فقط أسهل في التحليل مقارنة بالإطار الذي يتم تمريره من خلال هيئة تشريعية. ولكن، قد يستغرق إعداد الإطار القانوني الذي يتطلب موافقة السلطة التشريعية وقتاً أطول وربما يتأخر نظراً للتحولات السياسية، لا سيما إذا ما استغرقت العملية فترة كبيرة. تم استخدام منهج السلطة التنفيذية ومنهج السلطة التشريعية بنجاح على حد سواء في قارة أفريقيا.

التوازن بين التفصيل والتخصيص

يتمثل أحد التحديات التي تواجه عملية صياغة وثيقة قانونية يتم بموجبها إنشاء أحد المعاهد القومية للصحة العامة في إعداد وثيقة مخصصة بالقدر الكافي لتوفير الإطار الضروري للمعهد القومي للصحة العامة، ولكنها ليست مخصصة بالشكل الذي يجعل منها وثيقة لا تواكب الواقع في وقت قريب. على سبيل المثال، قد يساعد توفير التفاصيل الشاملة المتعلقة بالهيكل التنظيمي في تقدير التكاليف الخاصة بالمعهد القومي للصحة العامة وتوضيح الكيفية التي سيعمل بها، ولكن عندما تتم إضافة مسؤوليات أو إنشاء وحدات إضافية، قد تستدعي الحاجة إجراء تعديلات. تمرير التعديلات من خلال الهيئة التشريعية أو مجلس الوزراء عادة ما يمثل عملية تستغرق وقتاً طويلاً وقد تتسم بالصعوبة. وبالتالي، اختارت العديد من الدول وثيقة تأسيسية أكثر عمومية تتم تكملتها بوثائق إضافية أكثر تفصيلاً يمكن اعتمادها وتعديلها على نحو أكثر سهولة. يتيح هذا المنهج للمعهد القومي للصحة العامة إمكانية التأقلم عندما تتغير الاحتياجات.

العوامل المساعدة والتحديات النمطية في عملية إعداد الإطار القانوني

بغض النظر عن الآلية القانونية المستخدمة، يتسم الدعم المقدم من أعلى المستويات الحكومية بقدر كبير من الأهمية. نظرًا لأن الصلاحيات وغيرها من الجوانب المدرجة في الوثائق القانونية التي يتم بموجبها إنشاء أو تفويض أحد المعاهد القومية للصحة العامة لها مقتضيات بالنسبة لوزارة الصحة وغيرها من الهيئات حيث نجد أن الدعم المقدم من وزير الصحة وغيره من المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى يتسم بقدر كبير من الأهمية.

تتطلب عملية إعداد إطار قانوني لأحد المعاهد القومية للصحة العامة مناقشات ومفاوضات واسعة النطاق، مع مشاركة الأطراف المعنية من المراحل المبكرة للغاية. يتضمن هذا الأمر الأطراف المعنية من داخل الحكومة وخارجها على حد سواء. توفير الوقت لضمان تقديم كافة الأطراف المعنية لإسهاماتها والاستماع لكافة المخاوف الموجودة لديهم يساعد على بناء الدعم للمعهد القومي للصحة العامة. يمكن تيسير عملية إنشاء المعهد القومي للصحة العامة من خلال التفكير واسع النطاق والمشاورات على مستوى الحكومة والتي تتم أثناء فترات إصلاح النظام الصحي أو الإصلاح على مستوى الحكومة.

غالبًا ما تقوم الوثائق القانونية الخاصة بالمعاهد القومية للصحة العامة (NPHIs) بتجميع الوظائف التي كانت موزعة في السابق بين مؤسسات متعددة. تحقيق الاندماج مع التأثير على جهود العمل البارزة بأدنى حد يعد أمرًا ضروريًا.

الاندماج يعني أن بعض المؤسسات قد تحتاج إلى التخلي عن سيطرتها على الأنشطة، والعاملين، والموارد. المناقشات التي تتناول ما سيتضمنه عمل المعهد القومي للصحة العامة قد تتسم بالصعوبة. قد يساعد وجود الرؤية المتفق عليها والدعم المقدم من الأطراف المعنية للمعهد القومي للصحة العامة وتأثيره المحتمل على الصحة العامة في معالجة بعض الخلافات المبدئية.

لا يمكن المبالغة في مدى أهمية القيادة عالية المستوى والدعم عالي المستوى. يتسم الدعم عالي المستوى بالضرورة لضمان اتخاذ القرارات التي تساعد على تذكّر الصحة العامة على الدوام، بدلاً من مصالح أفراد معينين أو مؤسسات معينة. تمت مناقشة هذا الأمر على نحو أكثر تفصيلاً في *Framework for Development of National Public Health* (إطار إنشاء المعاهد القومية للصحة العامة).

العوامل المساعدة والتحديات النمطية في عملية إعداد الإطار القانوني

في الحالات التي يسمح فيها الإطار القانوني للمعهد القومي للصحة العامة باستخدام آليات إدارية بديلة لتلك المستخدمة من قبل وزارة الصحة، مثل استخدام بدائل للتوظيف من خلال نظام الخدمة المدنية، قد تكون هناك مخاوف تتعلق بارتفاع تكلفة تشغيل المعهد القومي للصحة العامة. على سبيل المثال، تمنح بعض المؤسسات شبه الحكومية مرتبات أعلى ونظمًا أكثر مرونة لتدبير الاحتياجات مقارنة بما هو متاح من خلال وزارة الصحة. وبالرغم من ذلك، ربما تظهر فائدة المرونة وخيارات التمويل التي يتم توفيرها من قبل المؤسسة شبه الحكومية على المدى الطويل. قد تكون خطة العمل مفيدة في تيسير عملية مناقشة التكلفة والأمور المالية. تتضمن سلسلة أفضل الممارسات الخاصة بالجمعية الدولية للمعاهد القومية للصحة العامة مناقشة "دراسة جدوى لإنشاء المعهد القومي للصحة العامة" [http://www.ianphi.org/_includes/documents/Business%20\(case_BP%20](http://www.ianphi.org/_includes/documents/Business%20(case_BP%20)

الملحقات

الملحق أ. قائمة الاعتبارات الخاصة بالإطار القانوني لأحد المعاهد القومية للصحة العامة

يصف هذا الملحق ثمانية مجالات قانونية، أو فئات رئيسية، يتم تضمينها في كثير من الأحيان في الصكوك القانونية التي يتم بموجبها إنشاء المعهد القومي للصحة العامة. تم سرد السمات الأساسية من خلال سبعة من هذه المجالات – المزيد من التفاصيل حول ما قد يتم إدراجه في المجالات. لاحظ أنه في بعض الحالات، تقدم السمات بعض الخيارات، والتي لن تكون جميعها ذات صلة. على سبيل المثال، تحدد السمة 1.2 تأسيس المعهد القومي للصحة العامة على أنه كيان شبه حكومي، والسمة 1.3 تأسيسه على أنه هيئة تنفيذية في وزارة الصحة. يجب أن يختار المعهد القومي للصحة العامة أيًا من الخيارات هو الأنسب.

ليس المعني من هذه الوثيقة أن تكون شاملة، ولكنه ستحتوي العناصر التي يتم تضمينها في المستندات القانونية الخاصة بالمعهد القومي للصحة العامة، وكيفية تنظيمها والترتيب الذي تظهر به، وسيتم استخدام العبارات الواردة اعتمادًا على المعهد القومي للصحة العامة والسياق القطري.

والأهم من ذلك، أن المعلومات الواردة في الملحق أ لا يقصد بها أن تكون كأداة قانونية نموذجية. توجد أمثلة على النصوص المحددة المستخدمة في وثائق إنشاء المعهد القومي للصحة العامة الموجودة في القوانين والقرارات واللوائح الواردة في الملحق ج وفي المستندات القانونية الموجودة في <http://www.ianphi.org/resources/toolkit/nphillegislation.html>

لاحظ أن العديد من المعاهد القومية للصحة العامة لديها مستندات متعددة تشتمل على إطارهم القانوني. يركز هذا الملحق على وثيقة ذات مستوى أعلى، مثل ما قد يصدر عن الهيئة التشريعية الوطنية أو مجلس الوزراء. بعض القضايا التي تم تناولها هنا والمحتويات الأخرى الأكثر تفصيلاً (على سبيل المثال، المتعلقة بعمليات يومية محددة للمعهد القومي للصحة العامة) يتم تناولها غالبًا في الوثائق التي تتطلب موافقة وزارية أو موافقات أخرى أدنى مستوى، مما يسمح بتغيير أسهل حسب احتياجات البلاد أو تغييرات المعهد القومي للصحة العامة نفسه.

الشكل 1 – المجالات التي يجب مراعاتها عند تطوير إطار قانوني للمعهد القومي للصحة العامة

I. التأسيس – تأسيس صك قانوني للمعهد القومي للصحة العامة.

II. الوظائف – يصف الصك القانوني الوظائف الأساسية لشركة NPHI، بما في ذلك السلطات اللازمة لتحقيقها.

III. القيادة – يُحدد الصك القانوني هيكل قيادة المعهد القومي للصحة العامة.

IV. الرقابة والمجالس الاستشارية – يُحدد الصك القانوني المجالس الرقابية والاستشارية للمعهد القومي للصحة العامة.

V. المساءلة والإبلاغ – يُحدد الصك القانوني آليات المساءلة والإبلاغ.

VI. الموارد المالية واستخداماتها – يفوض الصك القانوني التمويل ويعالج بعض الجوانب المتعلقة باستخدام الأموال.

VII. تاريخ النفاذ – يحدد الصك القانوني تاريخ بدء التنفيذ.

VIII. إلغاء، أو تعديل، أو تحويل السلطات المسبقة

الملحقات

تعريفات

غالبًا ما تشتمل الأطر القانونية التي ينشئها المعهد القومي للصحة العامة على تعريفات لتوضيح معنى المصطلحات الواردة في الصك القانوني. يقدم هذا القسم التعريفات المقبولة للمصطلحات المستخدمة خلال هذا الصك القانوني، بما في ذلك المصطلحات التي ليس لها معنى مقبول بشكل قياسي. إذا تم استخدام مصطلح في أي مكان في الصك القانوني، يجب استخدامه بشكل ثابت طوال الوقت.

I. التأسيس

في بعض الوثائق القانونية، هناك بيان مبكر يؤسس المعهد القومي للصحة العامة. عادة ما يُعرّف الإطار القانوني المعهد القومي للصحة العامة على أنه هيئة تنفيذية، ترفع تقاريرها إلى وزير الصحة، كيان شبه حكومي، أو منظمة لديها عدة جوانب على حد سواء. قد يأتي هذا في بداية المستند القانوني، كجزء من إنشاء المعهد القومي للصحة العامة، أو في وقت لاحق. تمت مناقشة بعض القضايا المتعلقة بإدارة المعهد القومي للصحة العامة في وثيقة الجمعية الدولية للمعاهد القومية للصحة العامة سلسلة أفضل الممارسات: "الصلاحيات القانونية والحوكمة الخاصة بالمعهد القومي للصحة العامة"

[http://www.ianphi.org/_includes/documents/Legislation%20\(BP%20Guidance%20%20.pdf](http://www.ianphi.org/_includes/documents/Legislation%20(BP%20Guidance%20%20.pdf)

II. الوظائف

وهي الوظائف التي يتم تناولها عادةً في وضع إطار قانوني للمعهد القومي للصحة العامة والتي تشمل بحوث الصحة العامة، والرصد، وخدمات المختبرات، وإدارة الطوارئ الصحية العامة، واستخدام الأدلة لصياغة توصيات السياسة. وتتسق هذه عادة مع الوظائف الموصوفة بالتفصيل في إطار تطوير معاهد الصحة العامة الوطنية في أفريقيا نشرت في عام 2018 من قبل مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها في أفريقيا. في بعض الأحيان، تقدم وثائق تأسيس NPHI تفاصيل واسعة بشأن وظائف NPHI. على سبيل المثال، قد تتضمن الوثيقة أكثر من عشرة بيانات تتعلق بدور المعهد القومي للصحة العامة في الجهود ذات الصلة

الشكل 2- المجالات القانونية والسمات لتأسيس المعهد القومي للصحة العامة*

المجال 1: الصك القانوني لتأسيس المعهد القومي للصحة العامة**

1.1 - الصك القانوني لتأسيس المعهد القومي للصحة العامة

1.2 - الصك القانوني لتأسيس المعهد القومي للصحة العامة على أنها كيان شبه حكومي

1.2.1 - الصك القانوني يوضح هيكل رفع التقارير

1.2.2 - يصف الصك القانوني الوظائف والعمليات

1.2.2.1 - يصف الصك القانوني نطاق المهام

1.2.2.2 - يتضمن الصك القانوني قيوداً على

السلطات

1.3 - يدمج الصك القانوني أو يؤسس المعهد القومي للصحة العامة داخل منظمة وزارة الصحة الحالية

1.3.1 - الصك القانوني يوضح هيكل عملية

رفع التقارير

1.3.2 - يصف الصك القانوني الوظائف والعمليات

1.3.2.1 - يصف الصك القانوني نطاق المهام

1.3.2.2 - يتضمن الصك القانوني قيوداً على

السلطات

* المجالات القانونية تتوافق مع المجالات الأساسية من القانون

** السمات تقدم المزيد من التفاصيل حول ما يمكن أن يشملها الصك القانوني

الملحقات

بالمختبر. في أوقات أخرى، على سبيل المثال، إذا كان من المتوقع أن يتوسع دور المعهد القومي للصحة العامة إلى حد كبير أو يُتوقع فترة الانتقال إلى الأداء الكامل للمعهد القومي للصحة العامة، فيتم ترك الوظائف أكثر عمومية، لذلك لن يكون هناك حاجة إلى إجراء تعديلات. تتضمن بعض الاعتبارات القانونية الواسعة المتعلقة بمهام المعهد القومي للصحة العامة ما يلي:

1. اتساع المواضيع والمهام التي يغطيها المعهد القومي للصحة العامة.

تبدأ العديد من المعاهد القومية للصحة العامة في أفريقيا بالتركيز على الأمراض المعدية. ومع ذلك، فإنها غالباً ما تتوسع لمعالجة للأمراض غير المعدية، والإصابات، والعنف. بالإضافة إلى ذلك غالباً ما يتحمل المعهد القومي للصحة العامة المسؤوليات المتعلقة ببعض الوظائف الشائعة مثل الرصد، والبحث، والمختبرات، وإدارة الطوارئ للصحة العامة، وغيرها.

2. سلطة جمع، وحماية، ومشاركة البيانات، والعينات، وغيرها من المعلومات.

غالباً ما يتم تسهيل قدرة المعهد القومي للصحة العامة على جمع البيانات والعينات من المستويات دون الإقليمية وكيانات القطاع الخاص، على سبيل المثال، للرصد، من خلال وجود سلطة قانونية للقيام بذلك. قد يتم أيضاً تضمين نصوصاً بشأن المتطلبات والقيود والحماية المتعلقة بموضوعات تخص البشر وقيود أو متطلبات لحماية أو مشاركة المعلومات أو العينات. قد يتضمن الصك القانوني أيضاً قيوداً على أنواع محددة من البيانات، ومتطلبات إضافية لأمان ومشاركة البيانات. قد تتضمن نصاً حول الملكية الفكرية الناتجة عن العمل المنجز داخل المعهد القومي للصحة العامة أو المدعومة باستخدام موارد المعهد القومي للصحة العامة.

3. سلطة قيادة الجهود متعددة القطاعات. تتحمل العديد من المعاهد القومية

للصحة العامة المسؤوليات عن التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ الصحية العامة ولديهم صيغة تفويض تسمح لهم بتطوير لجان مشتركة بين الوكالات، وإجراء تدريبات، والقيام بأنشطة مشتركة أخرى للحد من تأثير الطوارئ.

الملحقات

الشكل 3- المجال القانوني والخصائص المتعلقة بوظائف المعهد القومي للصحة العامة

المجال 2: يصف الصك القانوني الوظائف الأساسية للمعهد القومي للصحة العامة

- 2.1 - يُعيّن الصك القانوني الأدوار والوظائف الإدارية
2.1.1 - يتضمن الصك القانوني سلطة إدارة الأموال
أو توزيع الأموال على الآخرين
2.1.2 - يمنح الصك القانوني القواعد أو السلطة
التنظيمية للمعهد القومي للصحة العامة
2.2 - يُعيّن الصك القانوني الأدوار والوظائف للأنظمة
المختبرية

2.2.1 - ينشئ الصك القانوني مختبر للصحة العامة أو شبكة مختبرات

- 2.2.1.1 - يصف الصك القانوني قدرة اختبار
التشخيص على المستويات الوطنية، أو
الإقليمية، أو المحلية، أو المجتمعية
2.2.1.2 - يصف الصك القانوني تجميع
بيانات المختبر

2.2.1.2.1 - يتضمن الصك القانوني

متطلبات مشاركة البيانات

2.2.1.3 - يسمح الصك القانوني بجمع

العينات

2.2.1.3.1 - يتضمن الصك القانوني

أحكاماً لتنظيم جمع العينات

2.2.1.3.2 - يتضمن الصك القانوني

أحكاماً لتنظيم نقل العينات

2.2.1.3.3 - يتضمن الصك القانوني

أحكاماً لتنظيم حفظ العينات

2.3 - يُعيّن الصك القانوني الأدوار والوظائف الخاصة بأنظمة الرقابة

4. استخدام البيانات لتوجيه السياسة. على الرغم من أن المسؤولية عن صنع السياسة تميل إلى البقاء مع وزير الصحة، فإنه غالباً ما يُقال إن المعهد القومي للصحة العامة له دور في إجراء البحوث وتمويلها، وتوليف المعلومات لأغراض السياسة والتوصية بالسياسات المستندة إلى الأدلة إلى الوزير.

5. المختبرات. إذا كان المعهد القومي للصحة العامة لديه مختبر مركزي أو وطني، فيمكن توضيح وظائف هذا المختبر. هذه الخدمات قد تشمل توفير خدمات المختبرات المرجعية أو المتخصصة، وإدارة شبكة مختبرات وطنية، ودعم جودة المختبرات في جميع أنحاء البلاد.

6. السلطات الخاصة خلال حالات الطوارئ الصحية العامة. تتمتع العديد من المعاهد القومية للصحة العامة بالعديد من السلطات التي لها علاقة فقط أثناء حالات الطوارئ القصوى، مثل سلطة الحجر الصحي أو عزل الأفراد أو مجموعات الأفراد أو استخدام قنوات بديلة للتعاقد أو الشراء أو التعاون الإقليمي. في بعض الأحيان، يتطلب القدرة على الإضطلاع بهذه السلطات وضع معايير للعمل والموافقة عليها من قبل من قبل وزارة الصحة.

III. القيادة والتحكم

تشير الوثيقة القانونية عادةً إلى المسمى الوظيفي قائد المعهد القومي للصحة العامة. المسميات الوظيفية النموذجية هي المدير، والمدير العام، الرئيس، والمدير التنفيذي، ولكنها تختلف باختلاف أسلوب التنظيم. في بعض الحالات، يمكن تحديد إجراءات التعيين والمؤهلات وصولاً إلى مستوى مديري الإدارة أو قد تحدد مواقف محددة (على سبيل المثال، مدير مركز عمليات الطوارئ). الجمعية الدولية للمعاهد القومية للصحة العامة "سلسلة أفضل الممارسات: يصف تعيين مدير المعهد القومي للصحة العامة بعض الاعتبارات المتعلقة بواجبات ومؤهلات مدير المعهد القومي للصحة العامة [http://www.ianphi.org/_includes/documents/Director%20\(BP%20Guidance%20.pdf](http://www.ianphi.org/_includes/documents/Director%20(BP%20Guidance%20.pdf) . الاعتبارات المحددة تشمل ما يلي:

الملحقات

1. مؤهلات قيادة المعهد القومي للصحة العامة. غالبًا ما يشتمل الإطار القانوني على معلومات بشأن الكفاءات المطلوبة للمدير ونائب المدير والمناصب الأخرى المحتملة للمعهد القومي للصحة العامة. يتضمن هذا عادةً المتطلبات المتعلقة بالتعليم، وممارسة الصحة العامة، وخبرة الإدارة. إذا تم تضمينها في الوثيقة، يجب أن تحقق المتطلبات توازنًا بحيث يضمن أن يمتلك المرشح الخبرة والمهارات اللازمة لقيادة المعهد القومي للصحة العامة في حين يكون شاملاً بما يكفي للسماح بتعيين مرشحين متنوعين.
2. عملية الاختيار والموافقة. يصف الإطار القانوني كيفية اختيار المدير، وغيره من المناصب العليا، كما يشمل ذلك من سيقوم بالتعيين (على سبيل المثال، الرئيس، بناءً على توصية مجلس الإدارة).
3. مدة الولاية. عندما يتم تحديد شروط الخدمة للمدير ونائبه (غالبًا ما تكون لمدة أربع أو خمس سنوات، قابلة للتجديد)، يزداد استقرار المعهد القومي للصحة العامة، حيث تكون القيادة والتوجيه أقل عرضة للاعتبارات السياسية، وهو أمر مهم بالنسبة لمنظمة علمية مثل المعهد القومي للصحة العامة.
4. العزل من المنصب. إن توضيح ما يشكل أساسًا لعزل مدير المعهد القومي للصحة العامة وعملية القيام بذلك، بما في ذلك من يتخذ القرار النهائي، يساهم أيضًا في تقليل خطر تسييس هذا الموقف.

IV. الرقابة والمجالس الاستشارية

قد تتضمن الأطر القانونية للمعاهد الوطنية للصحة العامة، وخاصةً تلك الكيانات شبه الحكومية، أحكامًا للرقابة من قبل مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك حاجة أيضًا للمعهد القومي للصحة العامة لإنشاء المجالس مع وظائف تنظيمية أو رقابية أو استشارية محددة. في هذه الحالات،

2.3.1 - يسمح الصك القانوني بأنشطة الوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها

2.3.1.1 - يسمح الصك القانوني بجمع البيانات عن الأمراض المعدية

2.3.1.2 - يتضمن الصك القانوني أحكاماً لخصوصية وأمان البيانات

2.3.1.3 - يتضمن الصك القانوني القدرة التشخيصية للكشف عن الأمراض المعدية وتحديدتها

2.3.1.4 - يسمح الصك القانوني بجمع البيانات بشكل منتظم ومستمر لأغراض الصحة العامة

2.3.1.5 - يتضمن الصك القانوني أحكاماً للتقارير الإلزامية داخل البلد

2.3.1.6 - يتضمن الصك القانوني أحكاماً لإعداد التقارير الدولية

2.3.2 - يسمح الصك القانوني بالقيام بأنشطة الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها

2.3.2.1 - يسمح الصك القانوني بجمع البيانات عن الأمراض غير السارية

2.3.2.2 - يتضمن الصك القانوني القدرة التشخيصية للكشف عن الأمراض غير السارية وتحديدتها

2.3.2.3 - يسمح الصك القانوني بجمع البيانات بشكل منتظم ومستمر لأغراض الصحة العامة

2.3.2.4 - يتضمن الصك القانوني أحكاماً لتطوير المؤشرات الصحية

2.3.2.5 - يتضمن الصك القانوني أحكاماً لإعداد التقارير داخل البلاد

2.4 - يسمح الصك القانوني بأنشطة التحقيق في علم الأوبئة

الملحقات

IV. الرقابة والمجالس الاستشارية

قد تتضمن الأطر القانونية للمعاهد الوطنية للصحة العامة، وخاصةً تلك الكيانات شبه الحكومية، أحكاماً للرقابة من قبل مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك حاجة أيضاً للمعهد القومي للصحة العامة لإنشاء المجالس مع وظائف تنظيمية أو رقابية أو استشارية محددة. في هذه الحالات، قد يتم تضمين مسائل أخرى متعلقة بالاختيار، واختيار الأعضاء، والجوانب المتعلقة بتسيير أعمال مجلس الإدارة أو غيره من المجالس التنظيمية أو الرقابية أو الاستشارية. يعد مجلس المراجعة المؤسسية مثلاً على مجلس الإدارة الذي لديه وظيفة رقابية وتنظيمية. كما يمكن تأسيس مجالس استشارية بدون وظائف تنظيمية أو رقابية، مثل المجالس الاستشارية العلمية، لتقديم المشورة، ولكن ليس لديها مسؤوليات مرتبطة بالحوكمة. يمكن أن تتضمن الاعتبارات القانونية المتعلقة بتأسيس المجالس ما يلي:

1. تكوين المجلس. قد تتناول المبادئ التوجيهية القانونية المتعلقة بتكوين مجلس الإدارة العلاقة مع القيادة رفيعة المستوى من وزارة الصحة فضلاً عن الكيانات الحكومية الأخرى ومشاركتها. قد تكون هناك متطلبات لتضمين أعضاء مجلس الإدارة من الأوساط الأكاديمية أو القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى شروط خاصة بالتصويت ومشاركة غير المصوتين أو "بحكم المنصب".
2. عملية اختيار العضو. قد ينص الإطار القانوني على عمليات أو متطلبات معينة لاختيار أعضاء المجلس الرقابي أو الاستشاري، أو قد يعين السلطة للآخرين لتطوير و / أو الإشراف على العمليات لاختيار أعضاء مجلس الإدارة.
3. مدة ولاية الأعضاء. قد ينص الإطار القانوني على شروط الخدمة. في الواقع العملي، قد تكون شروط الخدمة متداخلة، ويمكن أن تنعكس هذه الممارسة في الوثيقة القانونية.

2.5 – يسمح الصك القانوني بالقيام بنشاطات

الاستجابة لحالات الطوارئ الصحية العمومية داخل المعهد القومي للصحة العامة

2.5.1 – يسمح الصك القانوني بأنشطة التأهب للطوارئ

2.5.1.1 – يعتمد الصك القانوني تطوير خطط

و / أو إجراءات الاستجابة للصحة العامة

2.5.1.2 – يُصرح الصك القانوني بإنشاء هيكل

قيادة الحوادث لحالات الطوارئ الصحية العامة

2.5.1.3 – يعتمد الصك القانوني التدريب

على الاستجابة لحالات الطوارئ الصحية العامة

2.5.2 – يضع الصك القانوني أحكاماً لرصد

الصحة العامة في أوقات الطوارئ

2.5.3 – يشمل الصك القانوني التنسيق والاتصال

بين القطاعات خلال حالات الطوارئ الصحية العامة

2.5.3.1 – يتضمن الصك القانوني أحكاماً

تتعلق بالاتصالات متعددة القطاعات

2.5.3.2 – يُعين الصك القانوني مركز تنسيق

للاتصال

2.5.4 – يصف الصك القانوني بعض الصلاحيات

المتعلقة بالاستجابة لطوارئ الصحة العامة

2.5.4.1 – ينص الصك القانوني على إعلان

حالة الطوارئ الصحية العامة

2.5.4.2 – يضع الصك القانوني إجراءات

لتمكين الحجر الصحي للأفراد أو العوامل

المعدية في أوقات الطوارئ

2.5.4.3 – يضع الصك القانوني إجراءات

لتمكين عزل الأفراد أو العوامل المعدية في

أوقات الطوارئ

2.6 – يحدد الصك القانوني أدواراً ووظائف للوقاية من

الأمراض وتعزيز الصحة

الملحقات

4. دور المجالس . في إعتقاد المجالس بالمجالس أو الكيانات المماثلة، قد يحدد الإطار القانوني الدور في الإشراف أو الحوكمة أو الوظائف الاستشارية. وقد تكون مجالس إدارة الحوكمة أيضاً مخولة بمراجعة أو اعتماد الميزانيات أو مقترحات الميزانية، ولها وظائف واسعة أو محددة لإصدار اللوائح، وقد تكون لها مسؤوليات لضمان السلوك الآمن والأخلاقي في تفعيل أنشطة الصحة العامة الرئيسية مثل البحث .
5. القضايا المتعلقة بالتشغيل . يمكن للإطار القانوني أن يعالج قضايا بما في ذلك دورية اجتماعات مجلس الإدارة، وما إذا كان مسموحاً ببدلات أو مدفوعات لأعضاء مجلس الإدارة، ومتطلبات حفظ السجلات، وكيفية اتخاذ قرارات مجلس الإدارة، وما يشكل النصاب القانوني .

V. المساءلة ورفع التقارير

وسواء كان تقديم التقارير إلى وزير أو مجلس إدارة أو كليهما، فإن المعهد القومي للصحة العامة سيكون مسؤولاً بشكل عام عن رفع التقارير عن مواضيع مثل أنشطته وخطته المستقبلية وماليته، عادةً على أساس سنوي. تخضع العديد من المعاهد القومية للصحة العامة للتدقيق السنوي، وبعضها مطالب بجعل بعض المعلومات متاحة للجمهور .

VI. الموارد المالية واستخداماتها

يمكن للأطر القانونية للمعهد القومي للصحة العامة أن تسمح بالتمويل وتضع المعايير لاستخدام الأموال وتضع ممارسات معينة للميزانية والإدارة. وقد يتضمن الإطار أيضاً معايير لاستخدام الأموال في التعاقد مع الموظفين ونقل الموظفين والإعارة. وكذلك إعتبارات قانونية واسعة تشمل ما يلي:

1. مصادر التمويل المسموح بها . يمكن للأطر القانونية تفويض التمويل، إما من ميزانية الدولة، أو من خلال القدرة على جمع الأموال من مصادر أخرى أو من خلال كليهما. يجوز تفويض الاعتمادات من ميزانية الدولة بمبلغ معين،

2.6.1 - يُصرح الصك القانوني بأنشطة الصحة

السلوكية والاتصالات

2.6.2 - يطلب الصك القانوني تطوير سياسة تعزيز

الصحة والوقاية من المرض ومكافحته

2.6.3 - يحدد الصك القانوني إنشاء وظيفة تعزيز

الصحة

2.7 - يحدد الصك القانوني أدوار ووظائف تطوير

القوى العاملة

2.7.1 - يطلب الصك القانوني تحديد الاحتياجات

الصحية العامة للقوى العاملة

2.7.2 - يُصرح الصك القانوني بأنشطة تدريب

القوى العاملة في مجال الصحة العامة

2.7.2 - يصف الصك القانوني أنشطة بناء قدرات

القوى العاملة الأخرى

2.8 - يحدد الصك القانوني أدواراً ووظائف للبحث

والتطوير في مجال الصحة العامة

2.8.1 - يُصرح الصك القانوني بأنشطة أبحاث

الصحة العامة

2.8.2 - يصرح الصك القانوني بأنشطة مراقبة

وتقييم الصحة العامة

الشكل 4- المجال القانوني والسمات المتعلقة

بالقيادة والتحكم في المعهد القومي للصحة العامة

المجال 3: يؤسس الصك القانوني الهيكل القيادي

للمعهد القومي للصحة العامة

3.1 - يؤسس القانوني دور مدير المعهد القومي للصحة

العامة

3.1.1 - يصف الصك القانوني عمليات التعيين أو

الاستقالة أو الإزالة أو التعامل مع مدة الولاية

الملحقات

- أو لفترة معينة من السنوات. وقد يكون للقدرة على جمع الأموال من مصادر أخرى، مثل تحصيل الرسوم أو عن طريق تلقي الهدايا، حدود زمنية أو موارد مماثلة.
2. من يمكنه توفير التمويل. يمكن تضمين نص صريح للمعهد القومي للصحة العامة بقبول الأموال من الكيانات العامة أو الخاصة (على سبيل المثال، المساعدة الإنمائية والهدايا). قد يتم أيضًا تضمين نص لتحديد ما إذا كان يمكن قبول الأموال من المؤسسات أو المؤسسات الأجنبية.
3. عملية تقديم الميزانية والموافقة عليها. قد يصف الإطار القانوني كيفية تقديم الميزانيات المقترحة والموافقة عليها، على سبيل المثال، من خلال وزارة الصحة أو العمل مباشرة من خلال وزارة المالية.
4. الحسابات المصرفية. قد تكون هناك حاجة للمعهد القومي للصحة العامة للحفاظ على أمواله في البنك الوطني أو قد تتاح المرونة لاستخدام أي بنك ذي سمعة جيدة. قد يحدد الإطار القانوني أن المعهد القومي للصحة العامة يمكنه الاحتفاظ بإيرادات الفوائد واستخدامها.
5. استخدام الأموال. قد يصف الإطار القانوني كيف يمكن استخدام الأموال. على سبيل المثال، يمكن صياغة نصوص معينة تسمح باستخدام الأموال لشراء اللوازم والمعدات، ودفع رواتب الموظفين والمزايا الأخرى، ودعم الموظفين وابتدائهم، والشراء و / أو التأجير و / أو البيع و / أو التجديد للمرافق، وإبرام العقود، وتقديم جوائز لمستحقيها من بين أمور أخرى.

VII. تاريخ السريان

واعتماداً على معالجة الدولة لإضفاء الطابع الرسمي على المستندات القانونية، قد يتم تضمين نصوص حول العمليات المطلوبة قبل دخول الإطار القانوني حيز التنفيذ، على سبيل المثال، النشر في وثيقة حكومية وطنية محددة. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون التفويض لأجل غير مسمى أو لعدد معين من السنوات.

3.1.2 - يصف الصك القانوني دور المدير

وصلاحياته وسلطته

3.1.2.1 - يوضح الصك القانوني قيوداً على

سلطة المدير

3.1.3 - يحدد الصك القانوني المؤهلات المهنية

أو الكفاءات الأخرى لمدير المعهد القومي للصحة العامة

3.2 - يحدد الصك القانوني دور نائب مدير المعهد

القومي للصحة العامة

3.2.1 - يصف الصك القانوني عمليات التعيين أو

الاستقالة أو الإزالة أو التعامل مع مدة الولاية

3.2.2 - يصف الصك القانوني دور نائب المدير

ومهامه وسلطته

3.2.2.1 - يوضح الصك القانوني القيود على

السلطة

3.2.3 - يحدد الصك القانوني المؤهلات المهنية

أو الاختصاصات الأخرى لنائب مدير المعهد

القومي للصحة العامة

3.3 - يؤسس الصك القانوني دور قيادات الدوائر الفنية

أو الإدارية - وتعتمد التفاصيل على طريقة تنظيم

المعهد القومي للصحة العامة.

3.3.1 - يحدد الصك القانوني منصب مدير لكل

من أقسام المعهد القومي للصحة العامة

3.3.1.1 - يصف الصك القانوني عمليات

التعيين أو الاستقالة أو الإزالة أو التعامل مع

مدة الولاية

3.3.1.2 - يصف الصك القانوني دور المدير

وصلاحياته وسلطته

3.3.1.2.1 - يصف الصك القانوني القيود

التي على سلطة المدير

3.3.1.3 - ينشئ الصك القانوني مؤهلات

مهنية أو كفاءات أخرى لهذا المنصب

الملحقات

الشكل 5 - المجال القانوني والسماح المتعلقة
بالمجالس الرقابية والاستشارية

المجال 4: ينشئ الصك القانوني المجالس الرقابية
أو الاستشارية

4.1 - ينشئ الصك القانوني مجلس الإدارة

4.1.1 - يوضح الصك القانوني دور أو غرض المجلس

4.1.1.1 - يحدد الصك القانوني وظائف الرقابة

4.1.1.1.1 - يوفر الصك القانوني لمجلس

الإدارة صلاحية الموافقة على الميزانيات أو
مقترحات الميزانية

4.1.1.1.2 - يوفر الصك القانوني

صلاحيات المجلس الإداري التي تتعلق

بالمناصب القيادية في المعهد القومي

للصحة العامة

4.1.2 - يُعين الصك القانوني إرشادات لتكوين

المجالس الإدارية

4.1.2.1 - يحدد الصك القانوني القطاعات

الخاصة بالتمثيل المفوض على مجلس الإدارة

4.1.2.2 - يتم تكليف ممثل من وزارات

مختلفة، على سبيل المثال، وزارة الزراعة أو

التعليم

4.1.2.3 - يتم تكليف ممثل من إنفاذ القانون

4.1.2.4 - يتم تكليف ممثل من القطاع

الأكاديمي

4.1.2.5 - يتم تكليف ممثل من القطاع

الخاص و / أو المجتمع المدني

4.1.3 - ينص الصك القانوني على كيفية تحديد

عضوية مجلس الإدارة

4.1.3.1 - يصف الصك القانوني كيفية اختيار

أعضاء مجلس الإدارة أو تعيين السلطة لتحديد

الترشيح واختيار الأعضاء إلى كيان ما

VIII. إلغاء، أو تعديل، أو تحويل السلطات المسبقة

لأن المعهد القومي للصحة العامة عادةً ما يعتمد على مؤسسات موجودة مسبقاً، فقد يكون هناك تشريع أو قواعد أو قوانين تتعارض مع الإطار القانوني الجديد. والتي قد تحتاج إلى إلغاء أو تعديل. يمكن أن تشمل النصوص المضمنة في الإطار القانوني قضايا مثل:

1. نقل الحقوق والالتزامات والموارد من منظمة موجودة مسبقاً. على سبيل المثال، قد يُطلب من الموظفين الذين تم نقلهم من منظمة موجودة مسبقاً توقيع عقود عمل مع المعهد القومي للصحة العامة واستكمال عملية التوجيه أو التدريب المطلوب من قبل المنظمة الجديدة.

2. إلغاء الأحكام من الوثائق القانونية السابقة.

إذا كانت السلطات المعينة المقدمة إلى المعهد القومي للصحة العامة صراحة جزءاً من التفويض القانوني لمنظمة أخرى، يجب إجراء تغييرات لتنسيق التفويض القانوني السابق مع المعهد القومي للصحة العامة. في حالة تم إنشاء المعهد القومي للصحة العامة كمؤسسة شبه حكومية ولن يكون الموظفون قيد الخدمة المدنية، فيجب تضمين نص يجعل هذا التغيير صريحاً.

الملحقات

4.1.3.2 - يحدد الصك القانوني مدة ولاية

عضو مجلس الإدارة

4.1.4 - يؤسس الصك القانوني معايير تشغيل

المجلس وتسيير الأعمال

4.1.4.1 - الصك القانوني يحدد عقد مجلس

الإدارة دورياً

4.1.4.2 - يقر الصك القانوني أو ينشئ

متطلبات متعلقة باتخاذ القرارات أو حفظ

التسجيل أو المشاركة العامة

4.2 - يمكن الصك القانوني مجالس أو هيئات

أخرى (مثل مجالس المراجعة المؤسسية، والمجالس الاستشارية العلمية، إلخ.)

4.2.1 - يحدد الصك القانوني وظيفة المجالس

الإدارية الأخرى

4.2.1.1 - يمنح الصك القانوني وظائف رقابية

4.2.1.2 - يمنح الصك القانوني وظائف

استشارية

4.2.2 - يتضمن الصك القانوني أحكاماً تتعلق

بتشكيل مجلس الإدارة و / أو اختيار أعضاء

مجلس الإدارة ومدة ولايتهم

4.2.3 - يتضمن الصك القانوني أحكاماً تتعلق

بتسيير أعمال مجالس الإدارة أو الهيئات الأخرى

5.1.2 - يحدد الصك القانوني المحتوى الذي

سيتم الإبلاغ عنه

5.1.2.1 - يتطلب الصك القانوني تحديثات

منتظمة من الأقسام أو من البرامج

5.1.2.2 - يتطلب الصك القانوني رفع التقارير

عن النفقات المالية

5.1.2.3 - يتطلب الصك القانوني رفع التقارير

عن نتائج البحوث المهمة

5.1.2.4 - يكلف الصك القانوني رفع التقارير

عن البيانات على مستوى صحة السكان

5.1.2.5 - يكلف الصك القانوني تطوير

المؤشرات الصحية وإعداد التقارير عنها

الشكل 7- المجال القانوني والسماوات لتفويض الموارد (المالية والبشرية)

المجال 6 : يعتمد الصك القانوني الموارد

6.1 - يسمح الصك القانوني بتمويل أنشطة المعهد القومي للصحة العامة

6.1.1 - يضع الصك القانوني سقف تمويل مصرح

به (الحد الأقصى للمبلغ)

6.1.2 - تراخيص التمويل المرتبطة بالوقت

6.1.3 - يحدد الصك القانوني البيانات المالية التي

يتم الإبلاغ عنها

6.2 - يحدد الصك القانوني مصادر التمويل المسموح بها

6.2.1 - يفوض الصك القانوني الاعتمادات من

ميزانية الدولة

6.2.2 - يصرح الصك القانوني باستلام الهدايا

6.2.2.1 - يحدد الصك القانوني المصادر

المحظورة لأموال الهدايا

الشكل 6- المجال القانوني والسماوات لإعداد تقارير المساءلة

المجال 5 : ينشئ الصك القانوني آليات رفع التقارير

5.1 - يحدد الصك القانوني آليات رفع التقارير

5.1.1 - يتطلب الصك القانوني تقديم تقارير على

أساس متكرر ومنتظم

5.1.1.1 - يتطلب الصك القانوني رفع التقارير

السنوية

الملحقات

6.2.3 - ينشئ الصك القانوني آلية أو آليات

لتحصيل الرسوم

6.2.4 - يصرح الصك القانوني بتلقي مساعدات

أو مكافآت تطويرية من كيانات أجنبية

6.3 - يسمح الصك القانوني بجمع واستخدام الدخل

المكتسب من الفائدة

6.4 - يضع الصك القانوني متطلبات الإدارة المالية

معينة

6.4.1 - ينشئ الصك القانوني متطلبات المحاسبة

المالية

6.4.2 - يحدد الصك القانوني استخدام بنوك معينة

6.5 - يحدد الصك القانوني معلمات لوضع الميزانية

وتقديمها

6.6 - يُصرح الصك القانوني بكيفية استخدام الأموال

6.6.1 - يسمح الصك القانوني باستخدام الأموال

لشراء المعدات والإمدادات

6.6.2 - يسمح الصك القانوني باستخدام الأموال

لشراء السلع

6.6.3 - يسمح الصك القانوني باستخدام الأموال

لدفع الرواتب و / أو المزايا الأخرى

6.6.3.1 - يسمح الصك القانوني باستخدام

الأموال لتغطية نقل الموظفين

6.6.3.2 - يسمح الصك القانوني باستخدام

الأموال لتوظيف موظفين جدد

6.6.3.3 - يسمح الصك القانوني باستخدام

الأموال لتغطية التكاليف المرتبطة بالموظفين

الذين تمت إعارتهم

6.6.4 - يسمح الصك القانوني باستخدام الأموال

في تأجير العقارات أو شرائها أو ترميمها

6.6.5 - يسمح الصك القانوني للمعهد القومي

للصحة العامة بإبرام العقود

6.6.6 - يسمح الصك القانوني للمعهد القومي

للصحة العامة بتقديم جوائز مالية لأطراف أخرى

6.7 - يحتوي الصك القانوني على قيود على استخدام

الأموال

الشكل 8- المجال القانوني والسمات المتعلقة بتاريخ

السريان وفترة التفويض

المجال 7: يحدد الصك القانوني تاريخ السريان

7.1 - ينص الصك القانوني عندما تصبح التراخيص

المتضمنة فيه سارية المفعول

7.1.1 - ينص الصك القانوني على التاريخ المحدد

7.1.2 - يحدد الصك القانوني تاريخ السريان

بالإجراء (على سبيل المثال ، بعد 180 يوماً من

التشريع)

7.2 - يحدد الصك القانوني تاريخ انتهاء صلاحية

السلطات الواردة فيه وذلك

الملحق ب. خطوات إنشاء إطار قانوني للمعهد القومي للصحة العامة

يتطلب وضع إطار قانوني سليم للمعهد القومي للصحة العامة والحصول على موافقة عليه عملية مدروسة واستثماراً كبيراً للوقت والموارد التقنية. إذا تم وضع الإطار القانوني في نفس الوقت الذي يتم فيه إنشاء المعهد القومي للصحة العامة، فإن الخطوات المدرجة في الملحق ج من وثيقة مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها الخاصة بأفريقيا "إطار تطوير الوكالات الوطنية للصحة العامة في أفريقيا" تعد أيضاً مرجعاً مهماً.

يتطلب إنشاء إطار قانوني للمعهد القومي للصحة العامة دعمًا على أعلى المستويات من أجل ضمان توفر الموارد لتطوير المسودات وعقد الاجتماعات اللازمة، والحصول على الدعم من أصحاب المصلحة، وتراعى الوثائق المطلوبة من خلال العملية المطلوبة للحصول على موافقة حكومية رفيعة المستوى. غالباً، ما يكون التزام وزير الصحة والرئيس حاسماً في إكمال الإطار القانوني بنجاح.

غالباً ما تكون عملية إنشاء إطار قانوني للمعهد القومي للصحة العامة متكررة، كما توفر فرصاً متكررة للمدخلات والتعديلات. ويرد فيما يلي عرض موجز لبعض الخطوات التي قد تساعد على ضمان التوصل إلى نتيجة ناجحة، أي إطار قانوني جيد التصميم ومقبول على نطاق واسع للمعهد القومي للصحة العامة. بعض هذه الخطوات هي أنشطة لمرة واحدة، كما سيحتاج الآخرون إلى تكرارها أو تنفيذها بشكل مستمر. يختلف توقيت الخطوات وتسلسلها حسب البلد.

تحديد دعم القيادة والموظفين لتطوير الإطار القانوني

ينبغي تحديد شخص أو مجموعة من الأشخاص الذين يتمتعون باحترام المشاركين الرئيسيين والمهارات الفنية والإدارية لقيادة إنشاء الإطار القانوني. سيساعد هذا الشخص في الحفاظ على الحماس لإكمال العملية، وضمان إنشاء وثيقة ذات جودة، وبناء الدعم من أصحاب المصلحة داخل وخارج الحكومة. إلى جانب الشخص الذي سيقود هذا الجهد، من المحتمل أن يكون هناك حاجة إلى مساعدة من مجموعة من الأشخاص ذوي المهارات والخبرات المختلفة.

الملحقات

تطوير خطة لإنشاء الإطار القانوني

ينبغي أن يشمل جزء من عملية التخطيط التمهيدي لإنشاء الإطار القانوني للمعهد القومي للصحة العامة وضع الخطوات والإجراءات المهمة (العديد منها موضح أدناه)، بما في ذلك الجدول الزمني وتحديد من الذي سيكون مسؤولاً عن كل نشاط. يمكن استخدام هذه الخطة لأغراض الاتصالات، ولقياس التقدم ولضمان عدم إغفال الخطوات المهمة.

النشاط التمهيدي في التخطيط هو البحث في العملية القانونية المطلوبة، ويشمل ذلك الموافقات اللازمة، والوثائق الداعمة، والتسلسل والتوقيت المتوقع للحصول على الموافقات المطلوبة. يجب تحديد القوانين الحالية التي قد تكون ذات صلة بالإطار القانوني وذلك لضمان تحديد أي تضاربات محتملة وأخذها في الاعتبار.

مع تحقيق تقدم نحو إنشاء ودعم الإطار القانوني، قد يكون هناك حاجة لتحديث الخطط والجدول الزمنية والأفراد المسؤولين.

إشراك أصحاب المصلحة في وقت مبكر

غالبًا ما تشمل هذه الخطوة رسم خرائط لأصحاب المصلحة الرئيسيين الذين سيكون تعاونهم ودعمهم مهمًا لتطوير وكسب الموافقة على الإطار القانوني. يشمل أصحاب المصلحة كلاً من الأفراد داخل وزارة الصحة وأجزاء أخرى من الحكومة التي سوف تتأثر بالتأسيس القانوني للمعهد القومي للصحة العامة، بالإضافة إلى الشركاء الخارجيين والمنظمات الأخرى. قد تكون مشاركة الشركاء المؤثرين مثل منظمة الصحة العالمية مفيدة.

الملحقات

مشاركة أصحاب المصلحة هي عملية مستمرة ويجب أن تشمل الاتصال والتنسيق لزيادة الوعي والدعم للإطار القانوني. إن الخطط للتواصل المنتظم بشأن التغييرات التي ستحدث، والتعلم من وجهات نظر وخبرات الآخرين، وإدماج أفكار واهتمامات أصحاب المصلحة مهمة.

تحديد الهيكل المفضل لإدارة إدارة المعهد القومي للصحة العامة

هناك مسألة مهمة هي ما إذا كان المعهد القومي للصحة العامة هو هيئة تنفيذية، أو يقدم تقاريره إلى وزير الصحة، أو يكون كمؤسسة شبه حكومية، أو لديه جوانب في كليهما. تمت مناقشة بعض القضايا المتعلقة بهذه القرارات في وثيقة الجمعية الدولية للمعاهد القومية للصحة العامة سلسلة أفضل الممارسات: "الصلاحيات القانونية والحوكمة الخاصة بالمعهد القومي للصحة العامة" [http://www.ianphi.org/_includes/documents/\(Legislation%20BP%20Guidance%20%20.pdf](http://www.ianphi.org/_includes/documents/(Legislation%20BP%20Guidance%20%20.pdf).

إذا كانت المنظمة لديها رقابة من مجلس الإدارة، فإن تكوين وشروط هذا المجلس والجوانب الأخرى المتعلقة بأدائه غالباً ما يتم تضمينها في الوثيقة القانونية. في بعض الحالات، تم تأسيس المعهد القومي للصحة العامة كهيئة تنفيذية، لأنه في بعض الأحيان يمكن القيام بذلك بسرعة أكبر، في بعض البلدان، تم تأسيس المعهد القومي للصحة العامة أولاً كهيئة تنفيذية بينما يتم تطوير إطار قانوني لإنشاء منظمة شبه حكومية.

توضيح آلية الموافقة لإنشاء الإطار القانوني

تختلف السلطة القانونية المختصة (أو السلطات القانونية) لإنشاء الإطار القانوني في مختلف البلدان، وقد تختلف أيضًا استنادًا إلى ما إذا كان المعهد القومي للصحة العامة سيكون هيئة تنفيذية في وزارة الصحة. في بعض الحالات، سيتم إنشاء الإطار القانوني للمعهد القومي للصحة العامة من خلال التشريعات، في بعض الحالات من خلال الأمر التنفيذي، وفي بعض الحالات من خلال نوع من وضع القواعد أو التنظيم الإداري. عندما تكون هناك خيارات لإنشاء الإطار القانوني، قد تدعم عوامل مثل السرعة والمرونة والثبات على المدى الطويل نهجًا عن الآخر.

تحديد الوثائق القانونية التي يلزم إلغاؤها أو تغييرها عند إنشاء المعهد القومي للصحة العامة

من المهم تقييم ما إذا كان من المحتمل أن تتداخل بعض التشريعات أو تتعارض مع الإطار القانوني المقترح حول التشريعات الحالية والمراسيم والقواعد واللوائح وغيرها. على سبيل المثال، إذا كانت الوظائف التي يتم تعيينها للمعهد القومي للصحة العامة حاليًا مسندة قانونيًا إلى وزارة الصحة، يجب تعديل الأطر القانونية الحالية ذات الصلة. إذا تم إعطاء المعهد القومي للصحة العامة مسؤوليات جديدة متعلقة بالصحة أو اللوائح الصحية الدولية، فإن الوثائق القانونية في الإدارات التي تتناول القضايا المتعلقة بصحة الحيوان أو الزراعة أو الصحة البيئية ستحتاج إلى المراجعة وربما تعديلها.

إذا كان من المقرر نقل الأشخاص والممتلكات والسلع المادية التي تم تعيينها حاليًا إلى منظمة واحدة، فقد يلزم تناولها بشكل رسمي. إذا كان المعهد القومي للصحة العامة مسؤولاً عن الاستجابة لتفشي الأمراض والاستجابة للطوارئ، فإن القواعد الحكومية المتعلقة بسرية المعلومات المتعلقة بالأفراد (مثل سجلات المرضى) ومشاركة العينات، قد تحتاج إلى تقييم، بما في ذلك على المستوى الدولي. قد يلزم أيضًا تغيير المستندات القانونية الحالية لضمان أن المعهد

الملحقات

القومي للصحة العامة يمكن أن يفي بالالتزامات الدولية، على سبيل المثال، المتعلقة بلوائح الصحة الدولية.

تحديد القواعد واللوائح الإضافية المطلوبة لمزيد من تعريف وظائف وعمليات المعهد القومي للصحة العامة

غالبًا ما تكون وثيقة الإطار القانوني التي تنشئ المعهد القومي للصحة العامة موجزة نسبيًا. قد يكون هناك حاجة إلى العديد من القواعد الإضافية وغيرها من المستندات الملزمة قانونًا لتقديم التفاصيل حول ما سيفعله المعهد القومي للصحة العامة والكيفية التي سيعمل بها. ويمكن أيضًا أن تكون أنشطة المعهد القومي للصحة العامة مستندة إلى تشريعات أو مراسيم أخرى لم يتم تصميمها خصيصًا للمعهد القومي للصحة العامة، على سبيل المثال، القوانين التي تؤثر على سلامة الأغذية أو القوانين المصممة لمعالجة القضايا على مستوى الحكومة في الاستجابة لحالات الطوارئ.

مسودة الإطار القانوني

بمجرد الانتهاء من البحث المناسب والحصول على المدخلات، يمكن صياغة الإطار القانوني. أمثلة من الأطر القانونية من عدد من البلدان الأفريقية مدرجة في الملحق ج من هذا الإطار وعلى <http://www.ianphi.org/resources/toolkit/nphilegislation.html>.

توفير الفرص لمراجعة مسودات المستندات التي تشتمل على الإطار القانوني

ينبغي مراجعة المسودات التمهيديّة والنهائيّة للوثائق القانونية الضرورية لإنشاء الإطار القانوني على نطاق واسع من جانب مجموعة من أصحاب المصلحة، طالما أنه ملزم قانونًا، ستكون التغييرات صعبة. قد تكون جلسات إشراك أصحاب المصلحة طريقة مفيدة لضمان أن تعكس هذه الوثائق الأولويات وأن تستجيب لاحتياجات ومصالح مجموعة واسعة من مجموعات أصحاب المصلحة وقد تضمن قبول ودعم الإطار القانوني الناتج عن ذلك.

الملحقات

إكمال الخطوات أو العمليات الأخرى المطلوبة لوضع القواعد

في بعض البلدان، خاصة إذا تم تشكيل منظمة شبه حكومية، قد يكون هناك حاجة إلى تطوير حالة الأعمال. غالبًا، يجب أن تخضع القواعد المقترحة لسلسلة من التصريحات الرسمية وفترات التعليقات.

تنفيذ الخطوات المتبقية لتحقيق الموافقة

وبمجرد الانتهاء من الوثائق القانونية اللازمة لإنشاء الإطار القانوني، يجب تقديمها إلى السلطات المختصة للموافقة عليها. بالإضافة إلى ذلك، يجب اتخاذ خطوات لضمان التنفيذ الناجح للإطار القانوني. قد يشمل ذلك تقييم معايير إضافية للممارسات أو السياسات أو الأدلة للمساعدة في وظائف المعهد القومي للصحة العامة، بالإضافة إلى تقييم أي السلطات القانونية الإضافية ضرورية لضمان وظيفة المعهد القومي للصحة العامة.

الملحقات

الملحق ج. دراسات حالة لإعداد الأطر القانونية للمعاهد القومية للصحة العامة (NPHIS)، والقوانين، أو النظم الأساسية، أو المراسيم، أو اللوائح الناتجة عن ذلك

ج7. دراسة الحالة، ومرسوم بقانون، والنظم الأساسية الخاصة بدولة غينيا بيساو

دراسة حالة

سلسلة قضايا حول توفير
إطار قانوني للمعهد القومي
للصحة العامة:
تجربة غينيا بيساو

المعهد القومي للصحة العامة في غينيا بيساو (INASA)

تم إنشاء المعهد القومي للصحة العامة في غينيا بيساو (INASA) رسمياً في 26 أغسطس 2010. يعد إنشاء المعهد القومي للصحة العامة (INASA) تنويجاً لأكثر من عقد من الجهد الذي توقف بسبب الحرب والتحولت السياسية.

الجوانب الحاسمة من المرسوم بقانون المعهد القومي للصحة العامة (INASA) والنظام الأساسي

يُعرّف المعهد القومي للصحة العامة (INASA) على أن له شخصية قانونية خاصة به - فهو مستقل مالياً وفنياً وقانونياً وإدارياً. ويحكمها المجلس العام، وهو هيئة جماعية تتمتع بسلطة للموافقة على الخطط السنوية للحسابات، والميزانية، وتقارير النشاط الخاصة بالمعهد القومي للصحة العامة (INASA). إنه "يعمل تحت وصاية وزارة الصحة".

لدى المعهد القومي للصحة العامة (INASA) "استقلالية الذمة المالية"، مما يعني أنه يسيطر على ممتلكاته. على سبيل المثال، بإمكانه إنشاء مراكز إقليمية. تم تسمية رئيس المعهد القومي للصحة العامة (INASA) من قبل مجلس الوزراء، وذلك رداً على اقتراح من وزير الصحة. الشرط الوحيد المطلوب هو أن يكون للرئيس درجة الدكتوراه في الطب أو في مجال ذي صلة.

تأتي الموارد المالية من ثلاثة مصادر رئيسية: الاعتمادات من ميزانية الدولة، والإيرادات من الخدمات، والتبرعات والمنح المقدمة من مؤسسات أخرى. ومن بين مسؤوليات المعهد القومي للصحة العامة (INASA) وضع جدول أعمال وطني للبحوث وإجراء البحوث، وتقديم توصيات للتدابير الوقائية إلى وزارة الصحة، وتقديم الخدمات المرجعية المخبرية، وتدريب القوى العاملة.

الآلية القانونية المستخدمة

تم إنشاء المعهد القومي للصحة العامة (INASA) بموجب مرسوم بقانون رقم 2010/12، الذي أقره مجلس الوزراء وتم التوقيع على القانون من قبل الرئيس. توضح لوائح المعهد القومي للصحة العامة (INASA) الجوانب الرئيسية

دراسة حالة

للمنظمة، مثل وظائفها وحوكمتها. وقد بدأ سريان مفعولها بمجرد تمرير المرسوم بالقانون ونشره في الجريدة الرسمية لغينيا - بيساو.

الدروس المستفادة في وضع المرسوم بالقانون

- كان الدعم السياسي الرفيع المستوى حاسماً لتشكيل المعهد القومي للصحة العامة (INASA). وقد أدى التبديل المتكرر للوزراء إلى تأخير إنشاء المعهد لسنوات عديدة.
- تم إنشاء المعهد القومي للصحة العامة (INASA) من خلال دمج العديد من المجموعات والوظائف المجزأة والموجودة مسبقاً، وليست جميعها في وزارة الصحة. تطوير خطة من شأنها تحقيق النتائج المرجوة ومعالجة مقاومة المعهد القومي للصحة العامة (INASA) بين بعض الأطراف تتطلب مفاوضات مكثفة وعملاً شاقاً. فعلى سبيل المثال، كانت المدرسة الوطنية للصحة العامة، التي دربت العاملين في مجال الصحة العامة، والقابلات، وفنيي المختبرات وغيرهم من العاملين في مجال الصحة العامة، تخضع لوزارة التعليم. على الرغم من أنها أصبحت جزءاً من المعهد القومي للصحة العامة (INASA)، فقد تركت العديد من طرق عملها الحالية دون تغيير.
- كان الدعم من المعاهد القومية للصحة العامة الأخرى أمراً بالغ الأهمية في تطوير معهد INASA. كان وجود معهد (Fiocruz) الناطق باللغة البرتغالية مفيداً بشكل خاص للمعهد القومي للصحة العامة. لقد ساعد معهد (Fiocruz) والمعهد الموزمبيقي في أول خطة إستراتيجية وقوانين المعهد القومي للصحة العامة INASA، على التوالي.
- في حين يتم تعيين رئيس للمعهد القومي للصحة العامة (INASA) من قبل مجلس الوزراء لمدة خمس سنوات، لا يتم تحديد الأساس الذي يمكن من خلاله إزاحة الرئيس، مما يعني أنه يمكن اتخاذ القرارات لتغيير القادة على أسس سياسية أو غيرها.

أننا نشكر الأطباء. أوغوستو باولو سيلفا وأماييليا رودريغز وذلك لمساعدتهما في تطوير دراسة الحالة هذه. كان د. سيلفا وزيراً للدولة / نائب وزير الصحة في غينيا بيساو وبطلاً على المدى الطويل لإنشاء المعهد الوطني للصحة العقلية، وكان الدكتور رودريغز أول رئيس للمعهد القومي للصحة العامة (INASA).

الملحقات

الملحق ج. دراسات حالة لإعداد الأطر القانونية للمعاهد القومية للصحة العامة (NPHIS)، والقوانين، أو النظم الأساسية، أو المراسيم، أو اللوائح الناتجة عن ذلك

ج2. دراسة الحالة والقانون لدولة ليبيريا

دراسة حالة

سلسلة قضايا حول توفير
إطار قانوني للمعهد القومي
للصحة العامة:
التجربة الليبيرية

المعهد القومي للصحة العامة في ليبيريا (NPHIL)

تم إنشاء المعهد القومي للصحة العامة في ليبيريا (NPHIL) بصورة رسمية بموجب قانون المعهد القومي للصحة العامة (NPHI) لعام 2016، والذي تم توقيعه في شكل قانون من قبل الرئيس في شهر يناير من عام 2017. تم تمرير هذا القانون على وجه السرعة، لمعالجة نقاط الضعف في مجال الصحة العامة والتي تمت ملاحظتها أثناء تعامل جمهورية ليبيريا مع تفشي وباء الإيبولا في الفترة من 2014-2015. تم توضيح الإجراءات التي تم استخدامها في إعداد القانون ومحتواه وحشد الدعم في الجمعية الدولية للمعاهد القومية للصحة العامة "دراسة حالة: إنشاء المعهد القومي للصحة العامة في ليبيريا" ([http://www.ianphi.org/_includes/documents/Legislation%20\(BP%20Case%20Study_Liberia%20.pdf](http://www.ianphi.org/_includes/documents/Legislation%20(BP%20Case%20Study_Liberia%20.pdf)).

الجوانب الهامة لقانون المعهد القومي للصحة العامة (NPHI) لإنشاء المعهد القومي للصحة العامة في ليبيريا (NPHIL)

ينص القانون على إنشاء المعهد القومي للصحة العامة في ليبيريا (NPHIL) باعتباره "هيئة عامة ذات وجود دائم وختم رسمي". يمكن للمعهد القومي للصحة العامة في ليبيريا (NPHIL) تنفيذ الأعمال كما أنه يتحمل مسؤوليات مشابهة للكيفية التي تعمل بها المؤسسات الأخرى. يخضع المعهد لإدارة مجلس إدارة، يضم وزراء الصحة، والمالية والتخطيط الإنمائي، والعدالة، والزراعة؛ جامعة ليبيريا؛ وستة من أعضاء الشؤون غير القانونية. تم إدراج وظائف المجلس، ومدة ولاية الأعضاء، ومتطلبات الاجتماعات، وغير ذلك من الجوانب الخاصة بأعمال المجلس في القانون. يحدد القانون وظائف المعهد القومي للصحة العامة في ليبيريا (NPHIL)، بعضها مستمد من نقل وظائف الصحة العامة والأبحاث الطبية الحيوية، والممتلكات، وفرق العمل من وزارة الصحة إلى المعهد القومي للصحة العامة في ليبيريا (NPHIL). كما يتضمن الأحكام المتعلقة بكل من الأمراض المعدية والحالات غير المعدية مثل الإصابات. تم تحديد دور الوزير بحيث يتضمن السياسات والممارسات المرتبطة بقطاع الصحة، وصياغة السياسات المرتبطة بالصحة العامة، وتوصية المعهد القومي للصحة العامة في ليبيريا (NPHIL) بجدول أعمال سنوي للأبحاث بخصوص الأولويات الصحية بجمهورية ليبيريا. كما تم تحديد المتطلبات، والوظائف، وفترات ولاية المدير العام ونائبي المدير العام الاثنين، كأمر ترتبط بالتمويل والموازنة.

دراسة حالة

بإنشاء المعهد القومي للصحة العامة في ليبيريا (NPHIL) كمؤسسة شبه حكومية وليس كهيئة تنفيذية، سيتمتع المعهد بالاستقلالية المطلوبة للتجاوب على وجه السرعة مع حالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة.

الآلية القانونية المستخدمة

تم إنشاء المعهد القومي للصحة العامة في ليبيريا (NPHIL) بصورة رسمية بموجب قانون. بدعم من وزير الصحة والرئيس، استغرقت عملية الصياغة القانونية والاعتماد فترة تخطت العام بقليل.

الدروس المستفادة من عملية إعداد القانون

- اتسم الدعم الذي تم تقديمه من الرئيس وغيره من المسؤولين رفيعي المستوى، في ليبيريا، بالأهمية في عملية إنشاء الهيئة شبه الحكومية كما أدى إلى تسريع العملية التي عادة ما تستغرق وقتاً طويلاً.
 - تمثل العاملان المساعدان في تيسير تمرير القانون في الإحساس بالحاجة الملحة بعد أزمة انتشار وباء الإيبولا مع إجراء التغييرات الأخرى على القانون الحاكم لوزارة الصحة في نفس الوقت، مثل تحويل إدارة الرعاية الاجتماعية إلى وزارة يتم إنشاؤها حديثاً.
 - مشاركة الشركاء المؤثرين، مثل منظمة الصحة العالمية، ومراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة، والجمعية الدولية للمعاهد القومية للصحة العامة، كانت مفيدة. ساعد اتباع المنهج المتدرج، علاوة على المشاركة واسعة النطاق من جانب الأطراف المعنية، بما في ذلك المشاركة من جانب المشرعين، على ضمان التأييد. بعض الأمور، مثل نقل مختبر الأبحاث والمختبر المرجعي إلى المعهد القومي للصحة العامة في ليبيريا (NPHIL)، كانت مثيرة للجدل وتطلبت مناقشة شاملة.
 - بدأ المعهد القومي للصحة العامة في ليبيريا (NPHIL) في العمل تحت مسمى المعهد القومي للصحة العامة (NPHI) قبل تمرير القانون، مما أدى إلى إبراز فوائده في وقت مبكر.
 - استناداً إلى خبرته، يشجع د. ننينسواه كافة الدول في قارة أفريقيا على إنشاء معاهد قومية للصحة العامة. ويشير إلى أن مركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها في قارة أفريقيا، ومنظمة الصحة العالمية، ومركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة تشترك في نفس الرأي الذي يؤكد على أهمية إنشاء معاهد قومية للصحة العامة.
- ونتوجه بالشكر للدكتور تولبرت ننينسواه، مدير المعهد القومي للصحة العامة في ليبيريا (NPHIL)، على مساعدته في إعداد دراسة الحالة الماثلة.

الملحقات

الملحق ج. دراسات حالة لإعداد الأطر القانونية للمعاهد القومية للصحة العامة (NPHIS)، والقوانين، أو النظم الأساسية، أو المراسيم، أو اللوائح الناتجة عن ذلك

ج3. دراسة الحالة والمرسوم لدولة موزمبيق

دراسة حالة

سلسلة قضايا حول توفير
إطار قانوني للمعهد القومي
للصحة العامة:
التجربة الموزمبيقية

المعهد القومي للصحة في موزمبيق (INS)

تم إنشاء المعهد القومي للصحة في موزمبيق (INS) في عام 1976 كقسم داخل إدارة الطب الوقائي التابعة لوزارة الصحة (MoH). وفي عام 1983، أصبح المعهد مؤسسة مستقلة داخل وزارة الصحة، تتمتع بقدر محدود من الاستقلالية. وقد تغير هذا الأمر في عام 2017، بتمرير المرسوم رقم 2017/57.

الجوانب الهامة للإطار القانوني الجديد للمعهد القومي للصحة في موزمبيق (INS)

يمنح المرسوم الصادر عام 2017 للمعهد القومي للصحة في موزمبيق (INS) الاستقلالية ويخصص له مسؤوليات إضافية في مجال الصحة العامة، مع رفع مستوى فاعليته التشغيلية كذلك. فعلى سبيل المثال، تتم مناقشة ميزانية المعهد في الوقت الحالي بصورة مباشرة مع وزارة المالية. وعلاوة على ذلك، يمكن للمعهد في الوقت الحالي إنشاء أقسام فرعية وطنية. مع تمتعه بقدر أكبر من الاستقلالية التشغيلية، ستزيد قدرة المعهد على التجاوب بشكل سريع مع حالات تفشي الأوبئة، نظراً لتزايد مستوى فاعليته في إجراء الاستبيانات على مستوى البلاد، وتزايد قدرته على إدارة المنح ومراقبتها. بموجب المرسوم، يتم تعيين المدير العام ونائب المدير العام من قبل رئيس الوزراء لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، مما يساعد على ضمان الاستقرار المؤسسي. يتوجب على المعهد التنسيق والتعاون بشكل وثيق مع وزارة الصحة، حيث يتم الإشراف على المعهد من الناحية الفنية من قبل وزير الصحة. يتم توفير التمويل للمعهد من مجموعة من المصادر، ولكنه لا زال يعتمد بصورة كبيرة على التمويل الخارجي عبر آليات التمويل ثنائية الأطراف أو متعددة الأطراف، علاوة على المنح التنافسية.

الآلية القانونية المستخدمة

يتمثل الإطار القانوني للمعهد في المرسوم الذي تم تمريره من قبل مجلس الوزراء والتوقيع عليه من قبل رئيس الوزراء، والذي يمثل المنهج المستخدم لإنشاء المعاهد العامة في موزمبيق. يتضمن المرسوم أبعاداً رفيعة المستوى، مثل مهمة المعهد، ووظائف المعهد، والمؤهلات وفترات ولاية قادة المعهد. توفر القوانين

دراسة حالة

التي مررتها اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية، والتي ترأسها رئيس الوزراء، قدرًا أكبر من التفاصيل، مثل، تناول وظائف الإدارات .

الدروس المستفادة من إعداد المرسوم

- اتسمت سمعة المعهد ورؤيته بالأهمية في مسألة حشد الدعم . يحظى المعهد بالفعل بسمعة طيبة على الصعيدين الوطني والدولي، نظرًا للإنجازات التي حققها في مجالات مثل الأبحاث، والإشراف، وعمليات التحقيق في حالات تفشي الأوبئة، وخدمات المختبر المرجعي، والتعليم .
- كان الدعم المقدم من وزير الصحة ضروريًا لتمرير المرسوم .
- قام المعهد بإعداد رؤية استراتيجية وعمل على تحقيقها قبل تمرير المرسوم . (قدم معهد أوزوالدو كروز (Fiocruz) مساعدة كبيرة في عملية إعداد رؤية وخطط المعهد) . أقرت قيادة المعهد بأن التمتع بقدر أكبر من الاستقلالية قد يساعد المعهد على التحول إلى مؤسسة أكثر نشاطًا وفاعلية . عندما كان الوضع السياسي مناسبًا، كان المعهد يستعد لاستغلال الفرصة لإعادة تعريف نفسه؛ حيث قام على نحو واضح بصياغة الخطط والرسائل الواضحة التي تشير إلى أن تغيير وضعه قد يكون مفيدًا بالنسبة لمجال الصحة العامة .
- عند إعداد الإطار الخاص به، قام المعهد بالتشاور مع المعاهد القومية للصحة العامة من جميع أنحاء العالم، والإدارات داخل وزارة الصحة، وغير ذلك من الوزارات في موزمبيق لضمان توفير هيكل تنظيمي ووظيفي صلب وراسخ، علاوة على التوافق مع التشريعات الوطنية . فعلى سبيل المثال، كان التشاور مع وزارة المالية ضروريًا بالنسبة للأمور المتعلقة بالميزانية، ومع وزارة إدارة شؤون الدولة لضمان توافق الهيكل التنظيمي مع التشريع الوطني، ومع وزارة العلوم والتكنولوجيا لضمان التوافق مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية المعنية بالعلوم والتكنولوجيا .
- نتوجه بالشكر للدكتور إدواردو سامو جيه آر، نائب المدير العام بالمعهد، على مساعدته في إعداد دراسة الحالة الماثلة .

الملحقات

الملحق ج. دراسات حالة لإعداد الأطر القانونية للمعاهد القومية للصحة العامة (NPHIS)، والقوانين، أو النظم الأساسية، أو المراسيم، أو اللوائح الناتجة عن ذلك

ج4. دراسة الحالة والقانون لدولة نيجيريا (نسخة من القانون المعلق الذي ينتظر النشر)

دراسة حالة

سلسلة قضايا حول توفير
إطار قانوني للمعهد القومي
للصحة العامة:

التجربة الموزمبيقية

المركز النيجيري للسيطرة على الأمراض (NCDC)

تم إنشاء المركز النيجيري للسيطرة على الأمراض (NCDC) في عام 2011 لتحسين مستوى الاستعداد بدولة نيجيريا لمواجهة التحديات المتعلقة بالصحة العامة والاستخدام الأمثل لموارد الصحة العامة. تجلت قيمة وجود المعهد القومي للصحة العامة (NPHI) أثناء التعامل مع حالات تفشي وباء الإيبولا عام 2014. في عام 2017، تم تمرير إطار قانوني للمركز النيجيري للسيطرة على الأمراض (NCDC) من قبل الهيئة التشريعية الوطنية. وتم التوقيع عليه من قبل الرئيس بوهاري في عام 2018. نظرًا لاتساع مساحة دولة نيجيريا واكتظاظها بالسكان، تم اتخاذ قرار بإنشاء مؤسسة شبه حكومية، تكون أكثر نشاطًا مقارنة بالهيئة التنفيذية داخل وزارة الصحة.

الجوانب الهامة لللائحة إنشاء المركز النيجيري للسيطرة على الأمراض

بموجب مشروع القانون تم إنشاء المركز النيجيري للسيطرة على الأمراض (NCDC) كهيئة عامة تتميز بخصائص تتفق مع خصائص الهيئات الأخرى. يقوم المركز النيجيري للسيطرة على الأمراض (NCDC) بأداء مجموعة كبيرة من الأدوار الهامة. وفي صدارة تلك الأدوار التعامل مع المشكلات المتعلقة بالأمراض المعدية ومعالجة التهديدات الخطيرة التي تواجه الصحة العامة، كما تتضمن الأدوار قيادة عملية تطبيق التشريعات الصحية الدولية بدولة نيجيريا. تتضمن أمثلة الوظائف الأخرى الموكلة إلى المركز النيجيري للسيطرة على الأمراض (NCDC) توفير الدعم للدول والحكومات المحلية، وإعداد الأبحاث المعنية بالصحة العامة ونشرها لتوجيه السياسة والمبادئ التوجيهية، والحفاظ على شبكة المختبرات المرجعية والمتخصصة. ويمكن للمركز طلب المعلومات، والبيانات، والعينات السريرية، والتقارير التي تتناول الأمراض المعدية وغير المعدية المرتبطة بالصحة العامة داخل دولة نيجيريا.

يخضع المركز لإدارة مجلس إدارة، تحت رئاسة رئيس يتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية، ومدير عام/رئيس تنفيذي للمركز يقوم بدور أمين المجلس. يتم تعيين المدير العام من قبل رئيس الجمهورية لمدة تبلغ خمس سنوات ويخضع لإشراف المجلس والوزير.

دراسة حالة

الآلية القانونية المستخدمة

تم اعتماد مشروع قانون إنشاء المركز النيجيري للسيطرة على الأمراض من قبل الهيئة التشريعية الوطنية في عام 2017 وتم توقيعه في شكل قانون في شهر نوفمبر من عام 2018. حيث إن عملية صياغة القوانين بدولة نيجيريا، لا تتضمن خيارات للسلطة التنفيذية، مثل المراسيم، كما هو الحال في الدول الأخرى.

الدروس المستفادة من إعداد مشروع قانون إنشاء المركز النيجيري للسيطرة على الأمراض

- بدأ المركز النيجيري للسيطرة على الأمراض (NCDC) في العمل بطرق تتوافق مع مشروع القانون قبل التوقيع عليها من قبل رئيس الجمهورية. فقد تم تعيين فريق العمل وبدء المركز في أداء الوظائف الموضحة الموكلة إليه. إبراز الفاعلية كمعهد قومي للصحة العامة، حتى في ظل عدم وجود إطار قانوني رسمي، يؤدي إلى زيادة مستوى الدعم الهائل لأدوار المعهد القومي للصحة العامة وعملية إعداد الإطار القانوني.
 - مساهمات الأطراف المعنية كانت مفيدة للغاية في عملية إعداد مشروع القانون. على سبيل المثال، تم التوصل إلى القرار بشأن إنشاء المركز بحيث يمثل النقطة المركزية للتشريعات الصحية الدولية بعد إجراء مشاورات على نطاق واسع، بما في ذلك المشاورات مع منظمة الصحة العالمية.
 - نظرًا لأن عملية تعديل أحد القوانين أو المراسيم قد تستهلك وقتًا طويلاً للغاية، قد يكون من الأفضل ترك المواضيع المبهمة مثل الهيكل التنظيمي أو التفاصيل الخاصة بدور المجلس حتى يتسنى تعديلها بسهولة عند تغير احتياجات الدولة أو المؤسسة.
 - تتطلب معالجة التداخل بين أدوار المعهد القومي للصحة العامة وأدوار المؤسسات الأخرى قدرًا كبيرًا من المناقشات والمشاورات. تمثلت إحدى المشكلات الصعبة الأخرى في تحديد النقطة التي تنتقل عندها المسؤولية من مؤسسة سابقة إلى المعهد القومي للصحة العامة الذي تم إنشاؤه حديثًا.
 - حصل المركز النيجيري للسيطرة على الأمراض (NCDC) على دعم وزير الصحة، ورئيس الجمهورية على حد سواء. من خلال الدعم المقدم من قبل رئيس الجمهورية يمكن لعملية إنشاء المعهد القومي للصحة العامة التغلب على أية عوائق أخرى تتسم بالصعوبة.
- نتوجه بالشكر للدكتور شيكوي إيهيكويزو، الرئيس التنفيذي للمركز النيجيري للسيطرة على الأمراض، والسيد أويرونك أويبانجي، المساعد الفني للرئيس التنفيذي، على مساعدتهم في إعداد دراسة الحالة الماثلة.